الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم- دراسة في جغرافية الصناعة

د/ كريمة محمد أحمد عبد الحليم(*)

الملخص:

تعد الصناعات الغذائية أحد أهم قطاعات الأنشطة الإقتصادية، وقد تناولت الدراسة تحليل واقع الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم، وتعد محافظة الفيوم من المحافظات المهمة في مصر والتي شهدت نموًا صناعيًا كبيرًا، حيث تنوعت بها الصناعات الغذائية، فقد ضمت الصناعات الغذائية بمنطقة الدراسة نحو ٩٩ مصنع يمثل ٣٨,٢٪ من جملة مصانع المحافظة، وقد وفرت فرص عمل لنحو ٣٤٧٥ عاملاً وهو ما يمثل ٢٣,٦٪ من جملة العمالة الصناعية بالمحافظة، وبلغت جملة الاستثمارات المالية المنفذة فيها ما يقرب من ١,٤ مليار جنيه، وهو ما يُعادل ١٧,٣٪ من جملة استثمارات الصناعة بالمحافظة، وتتوزع الأنشطة الصناعية الغذائية المتنوعة على مراكز محافظة الفيوم، وتعد مراكز (الفيوم وطامية) أهم المراكز من حيث النشاط الصناعي في محافظة الفيوم، نتيجة وجود المنطقة الصناعية بكوم أوشيم مركز طامية، والمنطقة الصناعية بمدينة الفيوم الجديدة، بالإضافة لتوفر مقومات توطن الصناعات الغذائية من مواد خام وعمالة ونقل وأيدي عاملة وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الصناعات الغذائية، كوم أوشيم، المنطقة الصناعية، التوطن، العمالة، المواد الخام

(*) مدرس بقسم الجغرافية، كلية البنات – جامعة عين شمس.

المقدمة:

تعد الصناعة الدعامة القوية للكيان الاقتصادي الوطني، وخاصة في ظل الزيادة السكانية المرتفعة، فتقدم الصناعة دليل على تقدم الأمم، وانعدامها دليل على تخلفها، وتحرص الدول النامية على تنمية قطاع الصناعة الذي يعد البنية الأساسية في البناء الاقتصادي ومحركًا قويًا لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية(١).

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية أحد الفروع الرئيسة للصناعات التحويلية الاستهلاكية، وتتزايد أهميتها باطراد لأنها تعالج خامات لتسد جانبًا من المطالب الحياتية للسكان، فهي تحافظ على فائض الإنتاج الزراعي والحيواني، وتعمل على زيادة قيمته الاقتصادية، وتقلل من نسبة الفاقد به وتقوم بتصنيع الخامات الزراعية (نباتية وحيوانية)، فتعمل على زيادة قيمتها الغذائية وتعمل الصناعات الغذائية على استقرار الأسعار في السوق؛ لطرح مصنوعاتها المخزونة وقت ندرة الإنتاج الطازج منها(٢).

وتنطوي الدراسة في جغرافية الصناعة على دراسة النشاط الصناعي باعتباره نشاطاً إنتاجياً، وتهتم أساسا بتفسير أنماط التوزيع الجغرافي الحالية للصناعة، وتكون الخريطة هي الأداة الرئيسية للتحليل ويتطلب ذلك من الباحث في جغرافية الصناعة حداً معيناً من المعرفة بالخصائص الاقتصادية والفنية للصناعة.

وتعد الصناعات الغذائية أحد الفروع الرئيسية للصناعات التحويلية الاستهلاكية، ونقطة ارتكاز مهمة للتنمية الصناعية في أغلب البلدان النامية، من حيث الإسهام في الناتج القومي، وتوظيف العمالة والقضاء على البطالة ومشكلاتها، ولما تتطلبه هذه الصناعة من ضرورة وجود صناعات أخرى مغذية لها سواء من متطلباتها في صورة آلات أو معدات، أو من متطلباتها من خلال التشغيل الأساسية للاستهلاك المحلى مع إمكانات التصدير الخارجي(٣).

والصناعات الغذائية من الأدوات التي تساعد في النماء الاقتصادي للبلاد، كما تساعد على النمو الإقليمي للمناطق المختلفة، وتصنيع الريف، وتقليل النزوح للمدن، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل الواردات وزيادة الصادرات، وتقوم بإطالة فترة صلاحية المواد الخام الزراعية للاستهلاك الآدمي أطول مدة، مع عدم الإضرار بقيمتها الغذائية والحيوية ودرجة جودتها، واستخلاص منتجات جديدة منها، وتغيير الخامات الزراعية من حالتها الخام إلى حالة صالحة للاستهلاك الآدمي، ويمثل التصنيع الغذائي إحدى الحلقات الأساسية في سلسلة الإنتاج الغذائي، ومن ثم فإن النهوض بهذا القطاع الحيوي وتنميته يأتي في المقدمة عند مخططي

(١) حسن عبد القادر صالح (١٩٨٥م)، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، ص ١٧.

(٢) وفيق جمال الدين إبراهيم، الصناعات الغذائية في سلطنة عمان، المجلة الجغرافية العربية، العدد الخامس والأربعون، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية العربية، ٢٠٠٥، ص٤٥.

(3) T-Hartshom, T.A., and Alexander, J.W., Economic Geography, India private Limited, Treeition, 1988.

التنمية الاقتصادية وصناع القرار، من خلال التوسع في توفير خاماتها لتلبية احتياجات التصنيع من جهة، وتوفير الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان من جهة أخرى(١).

ويعد التصنيف الدولي الصناعي القياسي لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC)، والصادر من الأمم المتحدة، أساسًا معتمدًا على نطاق واسع لتصنيف الأنشطة الاقتصادية، وجاءت الصناعات التحويلية في القسم الثالث منه، وبدأت بالصناعات الغذائية في الباب (٣١)، وينضم إليها صناعة المشروبات، وصناعة التبغ والسجائر، ويتم العمل بهذه الهيكلية في معظم دول العالم.

١. منطقة الدراسة:

تقع محافظة الفيوم بين دائرتي عرضَ ٥٤′ ٢٨، ٥٠′ ٢٩ شمالاً، وخطى طول ٤١ ٢٩، ١١′ ٣١ شرقاً(٢). وهذا التحديد حسب قرار ٢٠٢٠ لسنة ١٩٧١م الذي يعدّ آخر صورة للتوسّع الصحراوي للمحافظة، وذلك قبل التعديلات الأخيرة للحدود الإدارية في ٢٠٠٨/٤/١٧م.

ويحد المحافظة من الشمال والغرب محافظة الجيزة، ومن الشرق والجنوب محافظة بنى سويف، وتدخل الفيوم إدارياً ضمن إقليم مصر الوسطى(*)، شكل (١).

كما تقع المحافظة جنوب غرب محافظة القاهرة بنحو ١٠٥كم، وإلى الغرب مباشرة من محافظة بنى سويف بنحو ٤٥كم(٣). ولهذا يعدّ موقع محافظة الفيوم بالنسبة للوادي والصحراء الغربية عاملاً جوهرياً في تحديد الخصائص الجغرافية للمحافظة، ويسّر قربها من الوادي سبل الاتصال البشرى بينها وبينه، كما أثّر في تقليل تكلفة النقل.

وتبلغ إجمالي مساحة المحافظة بالظهير الصحراوي ٦٠٦٨ كم٢، بينما بلغت مساحة مراكز المحافظة بدون الظهير الصحراوي ١٨٣٩,٨١ كم٢، كما بلغ عدد سكان المحافظة طبقاً لتعداد ٢٠١٧م نحو ٣٨٧٣٥٢٧ نسمة جدول (١) والذي يوضح أن مركز إطسا أكبر مركز المحافظة من حيث المساحة بنسبة ٢٥,٣٪ من جملة المساحة كما أنه يعد ثاني أكبر مراكز المحافظة من حيث عدد السكان بنسبة ١٩,٧٪ من جملة عدد سكان المحافظة عام ٢٠١٧م، بينما احتل كل من مركز الفيوم وطامية الترتيب الثاني والثالث على التوالي من حيث المساحة بنسبة ١٩,١٪ و١٩٪ في حين استحوذ مركز الفيوم على الترتيب الأول من حيث عدد السكان بنسبة ٢٨,٦٪ كونه يضم عاصمة المحافظة، بينما جاء مركز طامية في الترتيب الرابع من حيث عدد

(١) المتولي سعيد أحمد، صناعة حفظ وتجفيف الخضر والفاكهة في مركز أجا، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، العدد ٤٤، ٢٠٠٤، القاهرة، ص ١٥٥.

(٢) تم تحديد الموقع الفلكي من واقع الخريطة الطبوغرافية لمحافظة الفيوم ١٩٩٦، مقياس ١: ٢٥٠.٠٠٠، لوحة الفيوم،٧٢، ٧٢ ٥٤ ٦٠.

(*) إقليم مصر الوسطى أحد الأقاليم التخطيطية في مصر. ويضم كلاً من (الفيوم، والمنيا، وبنى سويف، والجزء الجنوبي من الجيزة). عن أبحاث ندوة الأقسام الإدارية في مصر، المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافية، ١٩٩٨م، ص٢٥٦.

(٣) وزارة النقل. الهيئة العامة للطرق والكباري، مقياس (١: ٤٠٠.٠٠٠)، تمت طباعتها بإدارة المساحة العسكرية، ٢٠٠٦ م.

السكان كونه يضم المنطقة الصناعية بكوم أوشيم والتي تحتل مساحة كبيرة قدرت بنحو ١١٠٢ فدان، بينما جاء مركز يوسف الصديق في الترتيب الأخير من حيث المساحة والسكان.

جدول (١) التوزيع الجغرافي لمساحة وسكان محافظة الفيوم ٢٠٢٢م

مركز / مدينة	المساحة بدون الظهير الصحراوي		عدد السكان	
	كم٢	%	نسمة	%
الفيوم	٣٥١,٤٢	١٩,١	١١٠٦٩٠١	٢٨,٦
سنورس	٢٥٩,٢٦	١٤,١	٦٨٣٣١٣	١٧,٦
ابشواي	٢٩٩,٤٤	١٦,٣	٤٤٧٦٩٧	١١,٦
اطسا	٤٦٥,١	٢٥,٣	٧٦٣٢٧٩	١٩,٧
طامية	٣٥٠,٣٦	١٩	٤٨٠٧٢٥	١٢,٤
يوسف الصديق	١١٤,٢٣	٦,٢	٣٩١٦١٢	١٠,١
الجملة	١٨٣٩,٨	١٠٠	٣٨٧٣٥٢٧	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد محافظة الفيوم ٢٠١٧م.
- ديوان عام محافظة الفيوم، مديرية المساحة، ٢٠٢١م.

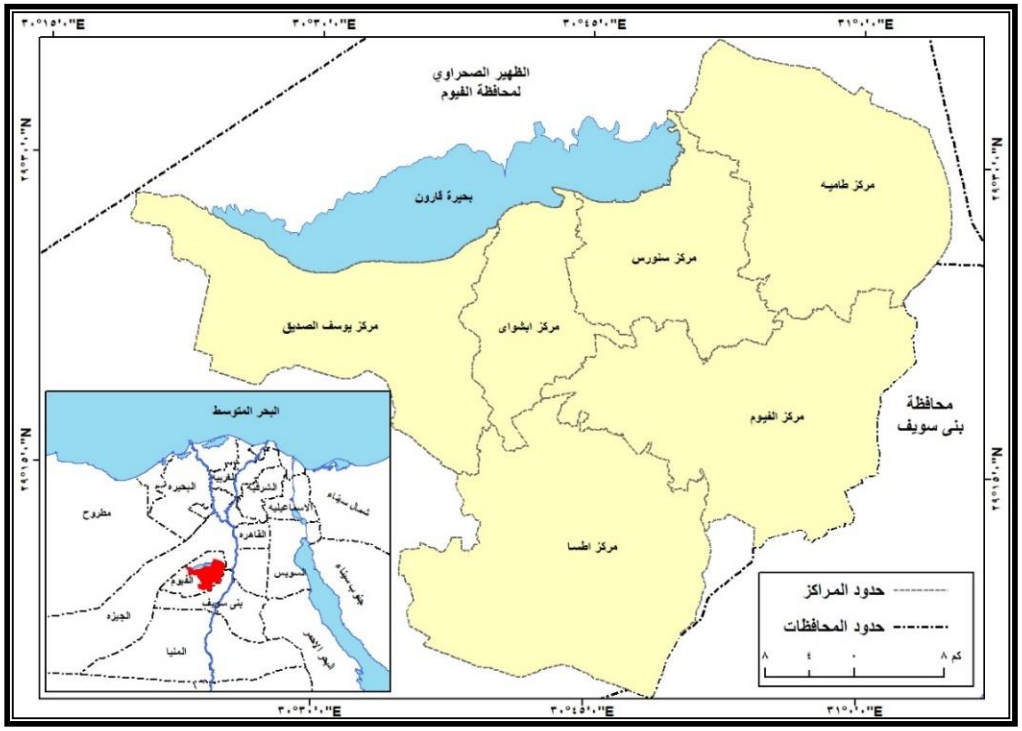

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الخريطة الرقمية لمحافظة الفيوم، وحدة نظم المعلومات الجغرافية، القاهرة، ٢٠١٩.

شكل (١) الموقع الفلكي والجغرافي والتقسيم الإداري لمحافظة الفيوم ٢٠١٧م

٢. أسباب اختيار الموضوع:

لقد جاء اختيار موضوع جغرافية الصناعة في محافظة الفيوم؛ لأسباب عديدة منها:

- تعد الصناعات الغذائية من الأنشطة الرئيسية في استيعاب العديد من العمالة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للسكان.
- أهمية التنمية الصناعية وانعكاسها على التنمية العمرانية والسكانية.
- رغبة الباحثة في استكمال بعض جوانب الدراسات السابقة عن محافظة الفيوم، لتحديد قيمة الموارد وتحقيق أقصى استفادة من هذه الموارد لصالح الإنسان.
- تنوع المشكلات التي تواجه الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم، وبالتالي يمكن دراسة أبعادها، ووضع حلول مناسبة لها، مما يزيد من أهمية هذه الدراسة الجغرافية.
- إبراز دور تقنيات نظم المعلومات الجغرافية في تناول المناطق المقترحة للصناعات الغذائية في المحافظة.

٣. أهمية الدراسة:

- يعد تحقيق الأمن الغذائي أحد قضايا الساعة التي تلقى اهتمامًا من جميع المنظمات والهيئات المحلية والعالمية.
- أهمية الصناعة حيث تعد دعامة أساسية للبناء الاقتصادي، وتسهم في انخفاض معدلات البطالة وزيادة الدخل القومي، وارتفاع الأجور، ويصاحب ذلك توفر في الخدمات والمرافق.
- تعدد القطاعات الصناعية الغذائية بمحافظة الجيزة.

٤. أهداف الدراسة:

- توضيح أهمية الصناعات الغذائية ودورها في تنمية منطقة الدراسة.
- دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في مراكز محافظة الفيوم، موضحًا أثر العوامل الاقتصادية والبشرية في هذا التوزيع.
- الوقوف على توطن الصناعات الغذائية وتنظيمها المكاني والمقومات التي تحكم هذا التوطن وتحديد نمط التوطن الصناعي فهل يتوافق مع قواعد التخطيط العمراني أو لا يتوافق ويجب إعادة توطنه.
- دراسة التركيب الحجمي للصناعات الغذائية وتحليلها في المحافظة.
- دراسة المشكلات التي تواجه الصناعات الغذائية ومحاولة وضع بعض الحلول المقترحة والتوصيات المناسبة لها للنهوض بها.

٥. مناهج الدراسة وأساليبها:

اعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج منها المنهج الوصفي Descriptive Method والذي يهتم برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة ما رصدًا واقعيًا دقيقًا، فالوصف يعد ركنًا أساسيًا من أركان البحث العلمي(١)، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الإقليمي Regional Approach حيث يعتمد على معالجة الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث من خلال ارتباطها بالظروف السائدة في منطقة أو إقليم معين، كما استعانت الباحثة بمجموعة من الأساليب للمساعدة في توضيح بعض جوانب الدراسة منها الأسلوب الكمي في معالجة الجوانب المختلفة للظاهرة المدروسة والتي كان لها دور كبير في عملية تحليل البيانات مثل: دليل الانتشار، الأهمية النسبية، معامل التوطن الصناعي والكم الصناعي، قوة الصناعة وغيرها من المعاملات الكمية الإحصائية وذلك باستخدام برنامج excel، كما استخدمت الباحثة الأسلوب الكارتوجرافي في رسم الخرائط، والأشكال البيانية في لتوضيح جوانب التغير بالمحافظة حيث تمت الاستعانة ببرامج نظم المعلومات الجغرافية (ArcGIS 10.8)، لإنشاء قاعدة بيانات لتحليل ورسم الخرائط، وتوضيح البيانات وتحليلها للوصول للنتائج التي تفيد موضوع الدراسة.

٦. الدراسة الميدانية:

وفيها قامت الباحثة باستكمال أوجه القصور والنقص من بيانات حيث استهدفت الدراسة جمع المادة العلمية، ومشاهدة بعض الظواهر ومعاينتها على الطبيعة، والتحقق من مدى صحة البيانات المنشورة، من خلال تصميم استمارة استبيان ملحق (١) لاستكمال البيانات وإظهار أهم المشكلات التي تعاني منها الصناعة بمنطقة الدراسة ، وذلك في الفترة من شهر سبتمبر عام ٢٠٢٢م إلى شهر أكتوبر ٢٠٢٢م، وقد تركزت الدراسة الميدانية على مركزي طامية والفيوم باعتبارهما أكبر مراكز المحافظة من حيث عدد المنشئات الصناعية لوجود المنطقة الصناعية بكوم أوشيم والمنطقة الصناعية بمدينة الفيوم الجديدة، وقد بلغت عدد استمارات الاستبيان التي تم توزيعها ٣٨٠ استمارة منها ٣٦٦ استمارة استبيان صحيحة بنسبة ٩٦,٣٪، ١٤ استمارة غير صحية.

(١) محمود توفيق، منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٠.

جدول (٢) التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة الميدانية بمراكز محافظة الفيوم خلال الفترة من شهر سبتمبر ٢٠٢٢ إلى شهر أكتوبر ٢٠٢٢م

المركز	المنطقة الصناعية	عدد استمارات الاستبيان الصحيحة	%
طامية	كوم أوشيم	٢٤٧	٦٧,٧
الفيوم	الفيوم الجديدة	١١٨	٣٢,٣
الجملة		٣٦٥	١٠٠

المصدر: الدراسة الميدانية ونتائج الاستبيان خلال الفترة من شهر سبتمبر ٢٠٢٢ إلى شهر أكتوبر ٢٠٢٢م.
والنسب من حساب الباحثة.

٧. مصادر الدراسة:

- اتحاد الصناعات المصرية.
- مركز المعلومات بديوان عام محافظة الفيوم.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- مديرية الزراعة بمحافظة الفيوم.
- مديرية الطب البيطري بمحافظة الفيوم.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- مديرية الطرق والنقل بالفيوم.

٨. الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الدراسة وهي كالتالي:

- دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٥)، بعنوان بعض ملامح الخريطة الصناعية بمحافظة الفيوم، مركز البحوث الجغرافية الكارتوجرافية – كلية الآداب – جامعة المنوفية، وتناولت الدراسة تطور وتوزيع الصناعة في محافظة الفيوم من خلال متغيرات المصانع والعمال والاستثمارات، كما تناولت الدراسة العوامل التي ساهمت في توطن الصناعة بمحافظة الفيوم، والتركيب الحجمي لها، وأخيراً تناولت الدراسة مشكلات ومستقبل التنمية الصناعية بالفيوم.
- دراسة عمرو مصطفى طه (٢٠٠٦)، جغرافية الصناعة في محافظة الدقهلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. وتناولت الدراسة التطور التاريخي للصناعة في المحافظة، والتوزيع الجغرافي للصناعات، والتوطن الصناعي، والتركيب الحجمي، والصناعات الصغيرة كمجال للاستثمار، وكذلك المشكلات التي واجهت الصناعة في المحافظة.

- دراسة هناء فخري عبد المجيد رزق (٢٠٠٦)، الصناعات الزراعية في محافظة كفر الشيخ دراسة في الجغرافية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة كفر الشيخ. وتناولت الدراسة تطور الصناعات الزراعية في المحافظة، والمقومات الجغرافية للصناعات الزراعية، والتوزيع الجغرافي للصناعات، وتوطن الصناعات الزراعية، وعوامل توطن الصناعات الزراعية، والتنمية الصناعية بالمحافظة.
- دراسة أحمد عبد القوى أحمد (٢٠٠٨)، منطقة شمال غرب خليج السويس دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. وتناولت الدراسة تطور الصناعة في منطقة الدراسة، والتوزيع الجغرافي، والأهمية النسبية للهياكل الصناعية، ثم توطن الصناعة، والتركيب الحجمي للصناعة، ومشكلات الصناعة، ومستقبل التنمية بمنطقة شمال غرب خليج السويس.
- دراسة حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٨)، بعنوان صناعة استخراج الأملاح في محافظة الفيوم، بحث منشور ضمن أعمال ندوة موارد المياه في مصر الإمكانات المتاحة وتحديات المستقبل، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، وتناولت الدراسة، تطور صناعة استخراج الأملاح في المحافظة وعوامل توطنها، ودراسة التوزيع الجغرافي لصناعة استخراج الأملاح في المحافظة، والآثار البيئية الناتجة عن استخراج الأملاح من بحيرة قارون، ومستقبل صناعة الأملاح في المحافظة.
- دراسة زمزم سيد منتصر (٢٠١٢)، الصناعات الغذائية في محافظة الجيزة دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة حلوان. وتناولت الدراسة التطور التاريخي للصناعات الغذائية، والتوزيع الجغرافي للصناعات، ومقومات توطن الصناعات الغذائية والتركيب الحجمي للصناعات، والمشكلات التي تواجه الصناعات الغذائية بالمحافظة وسُبل مواجهتها.
- دراسة سوسن فتحي على (٢٠١٤)، صناعة الخبز في محافظة الدقهلية دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب بنات عين شمس. وتناولت الدراسة مطاحن الدقيق في المحافظة، وتطور صناعة الخبز، وتوزيعها الجغرافي، وإنتاج الخبز في المحافظة، وتوطن صناعة الخبز، ومشكلات صناعة الخبز في المحافظة.
- دراسة مي جمال عبد العظيم سنجر (٢٠١٥)، بعنوان الصناعات الغذائية في محافظة الشرقية- دراسة في الجغرافيا الإقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة في الآداب، جامعة بنها، وتناولت الرسالة

تطور الصناعات الغذائية في محافظة الشرقية، وذلك من خلال عدة نقاط أهمها دراسة (التطور والتوزيع الجغرافي، وعوامل التوطن، والتركيب الحجمي، ومشكلات الصناعات الغذائية وحلولها المقترحة).

- دراسة ميادة محمد أحمد صقر (٢٠٢١)، بعنوان الصناعات الغذائية في محافظة الغربية– دراسة في جغرافية الصناعة، رسالة ماجستير غير منشورة آداب بنات عين شمس، وتناولت الدراسة مراحل تطور الصناعات الغذائية بمحافظة الغربية ودراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية بمحافظة الغربية، وتحديد العوامل الرئيسة والثانوية التي ساعدت على توطن المصانع في مواقعها الحالية، ودراسة التركيب الحجمي للصناعات الغذائية بمحافظة الغربية، وأخيرًا مشكلات الصناعات الغذائية ومستقبلها بالمحافظة.

٩. صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على بعض البيانات، وخاصة بيانات القطاع الخاص حيث السرية الكاملة التي تحاط بها البيانات، وذلك خوفاً من المساءلة القانونية فيما بعد، والتي تجبر بعض القائمين بهذه المصانع على إعطاء بيانات غير دقيقة، والبعض الآخر رفض تماماً إعطاء أية بيانات بحجة أنها من أسرار الدولة.

اختلاف وتضارب الأرقام الخاصة بمتغيرات الصناعة، مثل عدد المنشئات، وأعداد العمالة، ورأس المال المستثمر، والقيمة الإنتاجية وذلك لتعدد الجهات التي تقوم بإصدارها.

عند زيارة الباحثة لبعض المصانع وجدت أن بعضها قد أغلق، لذلك كان من الصعب الحصول على بعض البيانات الخاصة بها ومعرفة طبيعة عملها.

١٠. محتويات الدراسة:

أولاً: تطور الصناعات الغذائية خلال الفترة ١٩٩٠–٢٠٢٠م.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية.

ثالثاً: التوزيع الهيكلي للصناعات الغذائية.

رابعاً: عوامل توطن الصناعات الغذائية.

خامساً: التركيب الحجمي للصناعات الغذائية.

سادساً: التحليل الكمي لمواقع الصناعات الغذائية.

سابعاً: مشكلات الصناعات الغذائية.

ثامناً: مستقبل التنمية الصناعية.

أولاً: تطور الصناعات الغذائية خلال الفترة قبل عام ١٩٩٠ وحتى ٢٠٢٠م:

لا يمكن الوقوف على التوزيع الحالي للصناعات الغذائية إلا على ضوء دراسة تطور الصناعة في الماضي، لذلك عندما نبحث في أسباب التوطن الصناعي لابد من أن نأخذ في الاعتبار العامل التاريخي[1]. وقد طرأت على الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم العديد من التغيرات الصناعية من حيث العدد مما اتبعها زيادة في العاملين خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠)، وهي فترة زمنية ليست قصيرة حيث تمتد تلك الفترة إلى حوالي ٣٠ عامًا شهدت خلالها الصناعات الغذائية تطورًا مستمرًا وزيادة كبيرة جدًا في أعداد المنشآت، وكذلك العاملين، وهو ما يوضحه الجدول (٣)، تطور أعداد منشآت الصناعات الغذائية والعاملين بها ورأس المال والقيمة المضافة.

جدول (٣) تطور عدد منشآت الصناعات الغذائية والعاملين بها ورأس المال المستثمر والقيمة المضافة بمحافظة الفيوم في الفترة من ١٩٩٠–٢٠٢٠م

الفترة الزمنية	عدد المصانع		عدد العمال		رأس المال المستثمر		القيمة المضافة	
	مصنع	معدل التغير	عامل	معدل التغير	ألف جنيه	معدل التغير	ألف جنيه	معدل التغير
حتى عام ١٩٩٠	٣٩	١٠٠	٩٣١	١٠٠	٦١٣٦٥	١٠٠	١١٦٧٨٤	١٠٠
١٩٩١–٢٠٠٠	٥٢	٣٣,٣	١٤٤٢	٥٤,٩	١٥٤٦٢٧	١٥٢	١٨٥٥٨٠	٥٨,٩
٢٠٠١–٢٠١٠	٦٣	٢١,٢	٢٥١٣	٧٤,٣	١٠٨٩٤١٦	٦٠٤,٥	٦٤٩٦٨٧	٢٥٠,١
٢٠١١–٢٠٢٠	٩٩	٥٧,١	٣٥٦٣	٤١,٨	١٣٧٨٣٣٦	٢٦,٥	٩٣٧٥٩٧	٤٤,٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢م.

يتضح من بيانات الجدول (٣) الارتفاع المستمر لكل من أعداد المنشئات والعاملين ورأس المال المستثمر والقيمة المضافة، فقد زادت أعداد المنشئات من ٣٩ منشأة عام ١٩٩٠ إلى أن بلغت ٩٩ منشأة عام ٢٠٢٠م وبمعدل تغير بلغ ١٥٣,٨٪ نتيجة زيادة عدد السكان وبالتالي الحاجة إلى منتجات الصناعات الغذائية لسد حاجة السكان، كما زادت أعداد العاملين من ٩٣١ عامل ١٩٩٠ إلى أن بلغت ٣٥٦٣ عاملاً عام ٢٠٢٠م وبمعدل تغير بلغ ٢٨٢,٧، كما ارتفعت قيمة رأس المال المستثمر من ٦١ مليون جنيه عام ١٩٩٠م إلى مليار و٣٧٨ مليون جنيه بمعدل تغير بلغ ٢١٤٦,١٪، كما ارتفعت القيمة المضافة من ١١٧ مليون عام ١٩٩٠ إلى ٩٣٧ مليون جنيه عام ٢٠٢٠م بمعدل تغير بلغ ٧٠٢,٨٪.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في محافظة الفيوم

تسهم دراسة التوزيع الجغرافي إلى إبراز الاختلافات المكانية للأنشطة الصناعية، وكذلك التعرف على العوامل التي أثرت في هذا التوزيع والصورة الحالية له مكانيًا، وعلى مستوى الهياكل الصناعية،

(1) Said, G.j., Newer Aspects of London in Egyptian Industry, Egypt, contemoraine, No.271, Le. Cairo 1953, P.9.

والذي يساعد على التنبؤ بمستقبل هذه الصناعة[1]، وتتعدد وتتنوع معايير دراسة الصناعات الغذائية، وسوف تعتمد هذه الدراسة على أربعة متغيرات هي: أعداد المنشئات وأعداد العمالة والتكاليف الاستثمارية وقيمة الإنتاج. وقد تم الاعتماد على بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية كونها تتعامل مع المنشئات الصناعية التابعة للمناطق الصناعية المخططة أو المنشئات التي تم تقنين أوضاعها بالمحافظة ولها سجل بيئي وتحصل من خلاله على رخصة وسجل صناعي معتمدين، وسوف يتم دراسة التوزيع الجغرافي للمنشئات الصناعية والعاملين بها على مستوى النشاط الصناعي بمحافظة الفيوم، ثم تتبعه دراسة تفصيلية للصناعات الغذائية وهياكلها.

١. التوزيع الجغرافي للمنشئات الصناعية والعاملين بها في محافظة الفيوم:

تساعد دراسة توزيع المنشئات الصناعية والعاملين بها في التعرف على صورة توزيع الصناعة ومدى انتشارها وتباينها، أي معرفة مناطق التركز والتخلخل داخل المحافظة، وهذا بدوره يساعد في عملية إعادة التخطيط الصناعي بالمحافظة، وسوف يتم تجاهل المصانع الأقل من ١٠ عمال لأنها تعد ورش حرفية.

وبلغ عدد المنشئات الصناعية للصناعات التحويلية بمحافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م طبقًا لبيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية نحو ٢٥٩ منشأة صناعية، يعمل بها ١٤٨٢٧ عاملاً، وتتوزع المنشئات والعاملين بها بمختلف الأنشطة الصناعية، ويتباين نصيب كل نشاط منها، كما يوضحه الجدول (٤) كما يلي:

- حققت الصناعات الغذائية الترتيب الأول بواقع ٩٩ منشأة شكلت ٣٨٪ من جملة النشاط الصناعي بالمحافظة أي ما يزيد عن ثلث عدد المنشئات الصناعية بمحافظة الفيوم، يعمل بها ٣٤٧٥ عاملاً وهو ما يمثل ٢٤٪ أي ما يقرب من ربع عدد العاملين بالنشاط الصناعي بمحافظة الفيوم؛ لذلك فهي تحتل الترتيب الثاني، ويرجع ذلك لوفرة المواد الخام سواء الزراعية والحيوانية والتي تدخل في العديد من الصناعات الغذائية، وتنتشر بها العمالة الرخيصة وقربها الشديد من إقليم القاهرة الكبرى وهو أكبر الأسواق الاستهلاكية.

(1) Alexanderson G., Geography of manufacturing, prentice Hall, New York, 1963, p. 6.

جدول (٤) المنشئات الصناعية والعاملين بها على مستوى النشاط الصناعي بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

النشاط الصناعي	منشآت	%	عمال	%
صناعات غذائية	٩٩	٣٨	٣٥٦٣	٢٤
غزل ونسيج	١٧	٧	٢١٠٢	١٤,٢
صناعات خشبية	١١	٤	٩٩	٠,٧
الورق ومنتجاته	٢٧	١٠	٢٤٥	١,٧
صناعات كيماوية	٤٦	١٨	٣٠٣٠	٢٠,٤
مواد بناء	٢٩	١١	٤٩٩٥	٣٣,٧
صناعات معدنية	٢	١	٩٥	٠,٦
الصناعات الهندسية	٢٨	١١	٦٩٨	٤,٧
الجملة	٢٥٩	١٠٠	١٤٨٢٧	١٠٠

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات:

- الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إدارة تكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢٣.
- محافظة الفيوم، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة، بتاريخ ٢٠٢٢ – النسب المئوية من حساب الباحثة.

- احتلت الصناعات الكيماوية الترتيب الثاني بواقع ٤٦ منشأة يعمل بها ٣٠٣٠ عامل أي أنها شكلت نسبة ١٨٪ و٢٠,٤٪ على الترتيب من جملة منشئات وعمال النشط الصناعي بالمحافظة، يليها في الترتيب الثالث صناعة مواد البناء بواقع ٢٩ منشأة شكلت ١١٪ من جملة منشآت النشاط الصناعية بالمحافظة يعمل بها نحو ٤٩٩٥ عاملاً بنسبة ٣٣,٧٪ أي ما يعادل ثلث عدد عمال النشاط الصناعي بالمحافظة، ثم جاءت الصناعات المعدنية في الترتيب الأخير بعدد منشأتين يعمل بها ٩٥ عاملاً، ومن منشآتها الفيوم للدرفلة، الشركة الوطنية لصناعة المواسير المعدنية.

نستنتج مما سبق تفوق الصناعات الغذائية على باقي الصناعات بالمحافظة، حيث استحوذت على أكثر من ثلث المنشئات الصناعية بالفيوم يعمل بها ما يقرب من ربع عدد العاملين بالصناعة بالمحافظة.

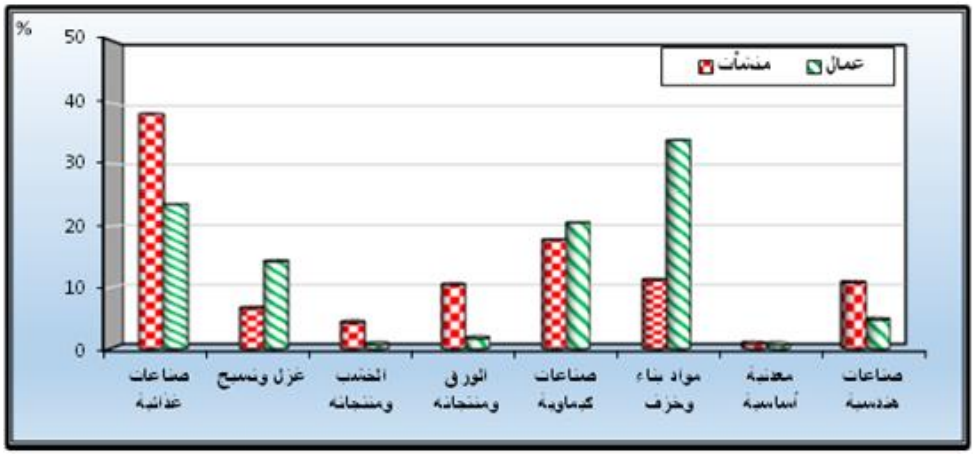

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الجدول (١).

شكل (٢) التوزيع النسبي لأعداد المنشئات الصناعية والعاملين بها على مستوى النشاط الصناعي بمحافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م

٢. التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية على مستوى مراكز المحافظة:

تمت دراسة التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية على مستوى المراكز لتوضيح صورة التوزيع بشكل تفصيلي، وتم تطبيق معامل الأهمية النسبية لكي تكون الدراسة أكثر وضوحًا في تحليلها وتفسيرها كما يوضحها الجدول (٥).

ويتضح من الجدول (٥) والشكل (٣): أن محافظة الفيوم تضم ٩٩ مصنعًا، وتستوعب ٣٥٢٣ عاملاً، وتستثمر ما يقرب من 1.4 مليار جنيه، وتضم خمسة مراكز هي: من حيث الأهمية النسبية مركز: (طامية، الفيوم، إطسا، سنورس، ابشواي).

جدول (٥) التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية على مستوى مراكز المحافظة لعام ٢٠٢٠م

المركز	عدد المنشآت			عدد العمال			التكاليف الاستثمارية (ألف جنيه)		
	عدد	%	الرتبة	عدد	%	الرتبة	قيمة	%	الرتبة
مركز طامية	٣٤	٣٤,٣	٢	١٤٠٠	٣٩,٧	١	٤٥٢٥٢٣	٣٢,٨	٢
مركز الفيوم	٥٤	٥٤,٥	١	١٠٤٩	٢٩,٨	٢	٩٠٥٤٢	٦,٦	٣
مركز أطسا	٤	٤,٠٤	٣	٧٦٥	٢١,٧	٣	٧٩٩٧٨٧	٥٨	١
مركز سنورس	٤	٤,٠٤	٣	١١٣	٣,٢	٥	١٩٠٥٣	١,٤	٤
مركز إبشواى	٣	٣,٠٣	٤	١٩٦	٥,٦	٤	١٦٤٣١	١,٢	٥
الجملة	٩٩	١٠٠	-	٣٥٢٣	١٠٠	-	١٣٧٨٣٣٦	١٠٠	-

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات من الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ٢٠٢١م.

وبتطبيق معامل الأهمية النسبية[1] أمكن تقسيم مراكز المحافظة إلى ثلاث فئات على النحو التالي:

- مراكز الأهمية النسبية الأولى (٣٠٪ فأكثر)، وتضم مركزي طامية والفيوم، بنسبة ٣٥.٦٪ و٣٠.٣٪ على الترتيب، حيث يضم مركز طامية ٣٤,٣٪ و٣٩,٧٪ و٣٢,٨٣٪ على الترتيب من جملة المصانع والعمالة وحجم الاستثمارات ويرجع ذلك لوفرة مقومات التوطن الصناعي بالمركز وعلى رأسها الموقع الجغرافي المتميز والذي ساعد على وجود منطقة الفتح الصناعية بكوم أوشيم والتي تقع على طريق القاهرة/الفيوم الصحراوي وتوافر شبكة النقل الجيدة، وتوافر خدمات البنية التحتية من شبكات المياه العذبة، والكهرباء، بالإضافة لوقوعها وسط بيئة زراعية جعل المدينة مركزًا لتجميع

(1) Barbour, K. M. the Growth, location and striver of Industry in Egypt, Prager Publisher, Inc., New York, 1972, pp. 191–196.

وتم حساب معامل الأهمية النسبية كالتالي:

- تم ترتيب كل عمود من الأكبر للأصغر (النسبة المئوية) والنسبة الأكبر تأخذ رقم واحد وهكذا لنهاية العمود.
- تم جمع كل صف وهكذا كل الصفوف.
- تم ترتيب التجميع من الأصغر للأكبر، ويتم جمع النسب للمتغيرات الثلاثة بكل مركز وقسمتها على عدد المتغيرات (٣) والرقم الأصغر يأخذ رقم واحد في الأهمية النسبية.

الكثير من المواد الخام سواء الزراعية والحيوانية، مما أدى لجذب الصناعات الغذائية إليها. مثل: صناعة الزيوت النباتية والأعلاف وضرب الأرز. أما مركز الفيوم فهو يستحوذ على ٥٤,٥٪ و٢٩,٨٪ و٦,٥٪ على التوالي من جملة عدد المنشئات والعمالة وحجم الاستثمارات، وذلك لوجود المنطقة الصناعية بمدينة الفيوم الجديدة، وتوافر خدمات البنية التحتية، كما تتوافر بها الخدمات المختلفة من (تعليمية، ومرافق، وصحية، وترفيهية) وغيرها من الخدمات التي تشجع على توفير فرص الاستثمارات في المدينة. كما أن الكثير من المستثمرين يفضلون إنشاء مصانعهم بالمدينة حيث السوق الكبيرة للاستهلاك وارتفاع مستوى المعيشة.

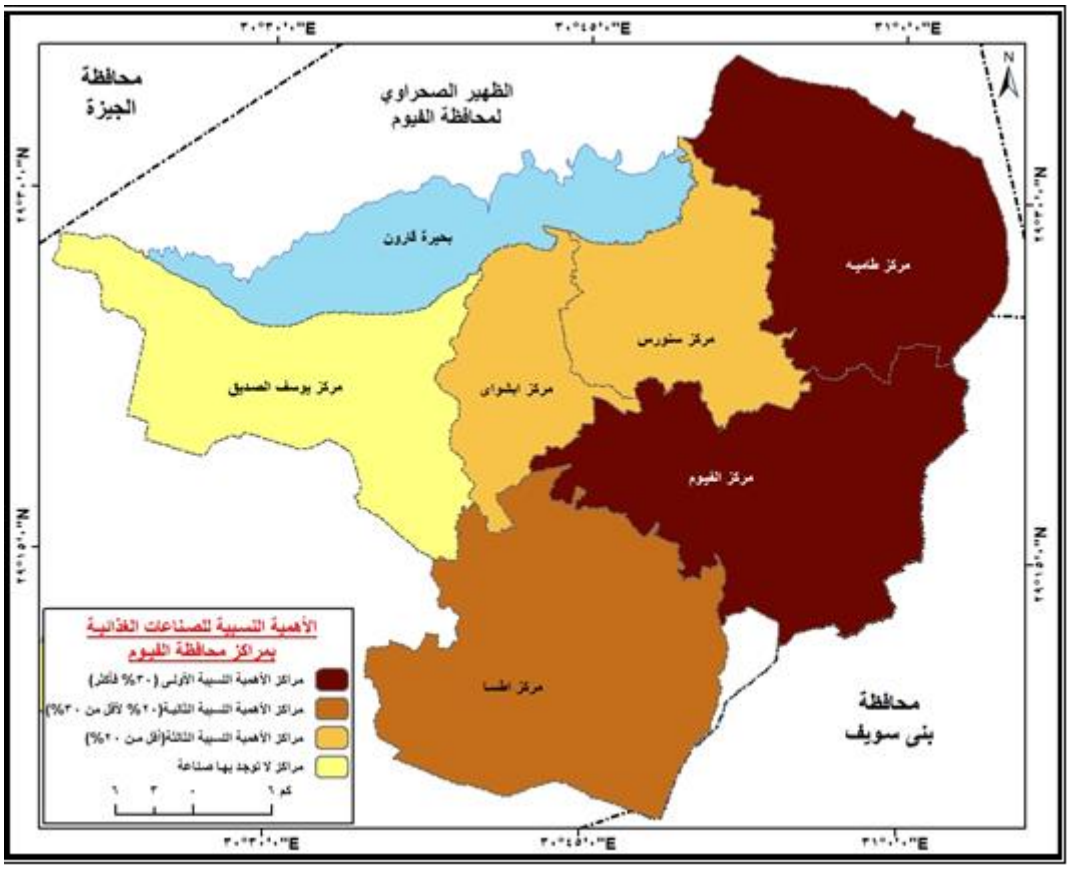

المصدر: بيانات الجدول السابق (٢).

شكل (٣) الأهمية النسبية للصناعات الغذائية بمراكز محافظة الفيوم ٢٠٢٢م

- مراكز الأهمية النسبية الثانية (٢٠٪ لأقل من ٣٠٪)، وتتمثل في مركز إطسا بواقع ٢٧,٩٪ على الرغم من وجود ثلاث مصانع غذائية بها إلا أنه يعمل بها ٢١,٧٪ أي ما يزيد عن خُمس عدد عمال الصناعات الغذائية بالمحافظة باستثمارات شكلت ٥٨٪ أي أما يقرب من ثلثي حجم الاستثمارات الصناعات الغذائية بالمحافظة، ولعل أهم منشآتها شركة الفيوم لصناعة السكر ويعمل بها ٦٧١ عاملاً باستثمارات ٧٨٨ مليون جنيه.

- راكز الأهمية النسبية الثالثة (أقل من ٢٠٪)، وتضم مركزي (سنورس وابشواي) بواقع ٣.٣ و٢.٩٪ على الترتيب، حيث أنهما شكلا مجتمعين نسب ٧,٠٧٪ و٨,٨٪ و٢,٦٪ على الترتيب من إجمالي عدد المصانع والعمالة وحجم الاستثمارات، ويرجع ذلك لقلة عدد المصانع، وصغر حجم منشآتها واستخدامها أساليب تقنية بسيطة بكل منهما وقلة استثماراتها.

ولبيان مدى وضع الصناعات الغذائية على مستوى مراكز المحافظة تم استخدام معامل قوة الصناعة، والذي يعد من المعايير المهمة لتحديد مدى قوة التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في مراكز محافظة الفيوم، وقد أمكن تصنيف مراكز المحافظة التي توزعت فيها الصناعات الغذائية إلى ثلاث مجموعات على كما يظهر من خلال الجدول (٦)، والشكل (٤) التوزيع الجغرافي لقوة الصناعة[١].

يتضح من تتبع وتحليل أرقام الجدول (٣) والشكل (٤) ما يلي:

- استحوذ مركز طامية على المرتبة الأولى من حيث معامل قوة الصناعة الذي بلغ نحو ١٧٦,٩٪ ويرجع ذلك لوجود المنطقة الصناعية بكوم أوشيم، نتيجة وفرة مقومات التوطن الصناعي من موقع جغرافي متميز، وتوافر شبكة النقل الجيدة، وتوافر خدمات البنية التحتية من شبكات المياه العذبة، والكهرباء، بالإضافة لوفرة المواد الخام، بالإضافة لوفرة المساحات التي تساعد في إقامة منشآت صناعية كبيرة او التوسع في المنشئات الحالية، إضافة إلى الحوافز الصناعية التي تقدمها الحكومة لجذب المستثمرين إلى تلك المنطقة الصناعية.

(١) متوسط قوة الصناعة يستخرج بالطرق الآتية:

أ. يحسب قوة المعيار المراد قياسه (كالمنشآت) مثلاً من خلال المعادلة التالية:

$$\text{أهمية متغير الصناعة} = \frac{\text{عدد منشآت الصناعة في المركز}}{\text{عدد منشآت الصناعة في المحافظة}} \times ١٠٠$$

ب. ضرب النسبة المئوية × ٥، والرقم ٥ هو محدد القوة، وهو عدد مراكز المحافظة التي تنتشر فيها الصناعة.

ج. جمع قوة كل المتغيرات على بعضها ثم قسمة حاصل الجمع على عدد المتغيرات المستخدمة في القياس للخروج بما يسمى متوسط قوة الصناعة في المكان.

وكلما زادت قوة معامل قوة الصناعة دل ذلك على توافر مقومات الإنتاج والعكس صحيح، ويعني إنخفاض معامل قوة الصناعة في جميع مناطق الدراسة على انتشار المنشآت الصناعية وعدم تركزها أو توطنها في منطقة دون غيرها. راجع: محمد محمود إبراهيم الديب، كيف يختار موقع المشروع الصناعي، دراسة تطبيقية، الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ص٢٤١، ٢٤٢.

جدول (٦) معامل قوة الصناعات الغذائية على مستوى مراكز المحافظة ٢٠٢٠م

المركز	قوة المصانع	قوة العمال	قوة رأس المال المستثمر	قوة القيمة المضافة	المجموع	معامل قوة الصناعة
مركز طامية	١٧١,٧	٢٠١,٧	١٣٩	١٩٥,٢	٧٠٧,٦	١٧٦,٩
مركز أطسا	٢٠,٢	١٠٧,٤	٣١٣,٢	٢٠٥,٥	٦٤٦,٣	١٦١,٦
مركز الفيوم	٢٧٢,٧	١٤٧,٢	٣٥,٥	٩٠,١	٥٤٥,٥	١٣٦,٤
مركز إبشواى	١٥,٢	٢٧,٥	٦,٤	١,٨	٥٠,٩	١٢,٧
مركز سنورس	٢٠,٢	١٦,٣	٥,٩	٧,٤	٤٩,٧	١٢,٤

المصدر: تم إعداد الجدول إعتمادًا على بيانات الجدول رقم (٢)، وبيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ٢٠٢٢م.

المصدر: بيانات الجدول السابق (٣).

شكل (٤) التوزيع الجغرافي لقوة الصناعات الغذائية على مستوى مراكز المحافظة ٢٠٢٠م

- حقق مركز إطسا المرتبة الثانية من حيث معامل قوة الصناعة بمعامل بلغ ١٦١,٦٪، نتيجة ارتفاع قيمة الاستثمارات والقيمة المضافة حيث احتلت الترتيب الأول في كل منهما بنسبة ٥٨٪ و٤١٪ على الترتيب من جملة الاستثمارات والقيمة المضافة للصناعات الغذائية بمنطقة الدراسة.
- احتل مركز الفيوم المرتبة الثالثة بين مراكز المحافظة من حيث معامل قوة الصناعة، والذي بلغ ١١٣٦,٤٪، نتيجة وجود المنطقة الصناعية بالفيوم الجديدة، بالإضافة لوجود مدينة الفيوم والتي تعد

السوق الرئيسية للاستهلاك في المحافظة، حيث يفضل المستثمرين إقامة مصانعهم بها لتصريف منتجاتهم وخاصة صناعة الحلويات وصناعة منتجات المخابز التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسوق.

- جاء كل من مركزي ابشواي وسنورس في المرتبة الرابعة والخامسة بمعامل قوة بلغ ١٢,٧٪ و١٢,٤٪ على الترتيب، ويرجع السبب في ذلك لقلة عدد المنشئات الصناعية والعاملين بها واستثماراتها، وبالتالي انخفاض معامل قوة الصناعة.

٣. معامل الارتباط بين متغيرات الصناعات الغذائية:

يعد إدراك العلاقات بين المتغيرات المختلفة من الأهداف التي يسعى الجغرافي إلى التعرف عليها بعد أن كان الوصف هو الوسيلة الوحيدة لمعرفة هذه العلاقات وإظهارها، ولتوضيح هذه العلاقات تم استخدام بعض الطرق الإحصائية منها معامل الارتباط الذي يبين طبيعة العلاقة بين متغيرين أو أكثر واتجاه تلك العلاقة (طردية أم عكسية)ودرجتها، مما يسهم في تحليل البيانات بصورة علمية دقيقة[١].

ولإدراك العلاقات الخاصة بمتغيرات الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم يمكن استخدام مصفوفة الارتباط لمجموعة المتغيرات التي تملك قدرًا من الارتباط كما يتضح من الجدول (٧).

جدول (٧) مصفوفة معامل الارتباط بين متغيرات الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم

المتغيرات	عدد المنشآت	عدد العمال	التكاليف الاستثمارية	قيمة الانتاج
عدد المنشآت		٠,٧٥	-٠,١٦	٠,١
عدد العمال	٠,٧٥		٠,٤١	٠,٤٦٥
التكاليف الاستثمارية	-٠,١٦	٠,٤١		٠,٩١
قيمة الانتاج	٠,١	٠,٤٦٥	٠,٩١	

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادا على الجدول (٢) باستخدام البرنامج الإحصائي spss.

وبتطبيق معامل الارتباط بين المصانع والعمالة على مستوى المراكز عام ٢٠٢٠م قيمته ٠,٧٥. أي أن العلاقة طردية موجبة قوية. بينما نجد الارتباط بين المصانع والاستثمارات بالمحافظة علاقة عكسية ضعيفة نتيجة ضعف الاستثمارات، بينما نجد أن العلاقة بين المصانع وكل من قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بلغت ٠,١، ٠,٢٧على التوالي وهي علاقة طردية ضعيفة موجبة، وبتطبيق معامل الارتباط بين العمالة وكل من الاستثمارات وقيمة الإنتاج فكانت درجة الارتباط تمثل ٠,٤١ و٠,٤٦٥

(١) أمين عبد العزيز أمين (٢٠٢٢)، الصناعات الكيماوية في مدينة ٦ أكتوبر "دراسة في جغرافية الصناعة"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا، ص٤٩.

معناها أيضًا علاقة موجبة طردية متوسطة فبزيادة العمالة يزيد قيمة الإنتاج والاستثمارات، نفس الشيء بين الاستثمارات وقيمة الإنتاج فالعلاقة طردية قوية جدًا قيمتها ٠,٩١.

ثالثاً: التوزيع الهيكلي للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم:

يعد تنوع الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم نتاجًا لزيادة حجمها السكاني؛ حيث ارتبط بعضها بالاستهلاك الغذائي المباشر للسكان مثل: صناعة الخبز ومنتجاته والزيوت النباتية والحلوى، إلى جانب صناعة حفظ وتجميد اللحوم، والبعض الآخر غير غذائي وإن كان الإنسان لا يستطيع الاستغناء عنها مثل الصابون(١).

وتشتمل محافظة الفيوم على ١١ هيكلاً صناعيًا منها: (منتجات المخابز، تعليب وحفظ الفاكهة، طحن الغلال، صناعة الأعلاف، صناعة الألبان، صناعة الزيوت النباتية، صناعة الحلوى، مشروبات غير كحولية (المياه الغازية)، منتجات التبغ). وتضم ٩٩ مصنعًا وتستوعب ٣٥٦٣ عاملاً وتستثمر ٣,٨ مليار جنيه وبقيمة إنتاج ترتفع قليلًا عن 3 مليار جنيه، وبتطبيق معامل الأهمية النسبية(٢) على هذه الهياكل الصناعية–جدول (٨) تبين ما يلي:

- حققت صناعة تعليب وحفظ الفواكه والخضر المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية حث تضم ١٣,١٪ من جملة منشآت الصناعات الغذائية، كما أنها استوعبت من العمال نحو ٩,١٪ من جملة عمال الصناعات الغذائية، وما يزيد عن سدس قيمة الاستثمارات ١٥,١٪، و ما يقرب من ربع قيمة الإنتاج أي نحو ٢٤,٤٪ من جملة قيمة الإنتاج للصناعات الغذائية بمنطقة الدراسة لضخامة حجم مصانعها وكثافة استثماراتها، وساعد على ازدهارها توفر الأيدي العاملة المدربة والرخيصة ووجود سوق استهلاكي يستوعب منتجاتها ويلاحظ تفوق القطاع الخاص في أعداد المصانع بشكل واضح لاتجاه الدولة لتشجيع القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام(٣) حيث يسيطر القطاع الخاص على كل مصانعها التي تبلغ ١٣ مصنعًا، ومن مصانعها جرين لاند للصناعات بمنطقة كوم أوشيم الصناعية، والشركة المصرية الوطنية للتعبئة بمدينة الفيوم.

(١) بدوي عاطف محمد إبراهيم، تحديد منهجية شاملة لتحسين مستوى الإنتاجية في الصناعات الصغيرة ب ج. م. ع، معهد التخطيط القومي، مركز الأساليب التخطيطية، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص٣، ٤.

(2) Barbour, K. M. op. cit., pp. 191-196.

(3) Mobarak, A., The Challengers of sustainable industrial Development in Egypt, A country paper for the world summit on sustainable development (WSSD), Egypt, October, 2001, p. 10.

جدول (٨) التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

النشاط	عدد المنشآت			عدد العمال			التكاليف الاستثمارية (ألف جنيه)			قيمة الانتاج (ألف جنيه)	
	عدد	%	الرتبة	عدد	%	الرتبة	القيمة	%	الرتبة	القيمة	%
تعليب وحفظ الفواكه والخضر	١٣	١٣,١	٢	٣٢٦	٩,١	٤	٢٠٨٤٨٣	١٥,١	٢	٨٠٢٠٦٠	٢٤,٤
صناعة السكر	٢	٢	٨	٦٧٦	١٩	٢	٧٨٩٢٩٥	٥٧,٣	١	١١٧٤٠٥٠	٣٥,٧
منتجات المخابز	٣٢	٣٢,٣	١	٦٨٥	١٩,٢	١	٧٠٥٦٨	٥,١	٥	٣٠٨٦٠	٠,٩
صناعة زيوت نباتية	٧	٧,١	٦	٢٩١	٨,٢	٥	٩٨١٣٥	٧,١	٣	٢٦١١٧٨	٧,٩
طحن الغلال والحبوب	٩	٩,١	٤	٥٢٥	١٤,٧	٣	٦٤٠٠٩	٤,٦	٦	٢٠٣٢٣٧	٦,٢
صناعة الأعلاف	١١	١١,١	٣	٢١٩	٦,١	٨	٨٥١٨١	٦,٢	٤	٢٩٢٠٥٥	٨,٩
صناعة موادغذائية أخرى	١١	١١,١	٣	٢٧٦	٧,٧	٧	٤٦١٥٨	٣,٣	٧	٤٨٢١٥٢	١٤,٧
صناعة مشروبات غيركحولية	١	١	٩	٢٨١	٧,٩	٦	٣٩٢١	٠,٣	٣	٦٩٣٦	٠,٢
صناعة الألبان ومنتجاتها	٣	٣	٧	١٣٣	٣,٧	٩	٩٤٠٣	٠,٧	٨	٢٥٢٣٠	٠,٨
صناعة الحلويات	٨	٨,١	٥	٩٦	٢,٧	١٠	٦٠٥	٠	١١	١٩٠٣	٠,١
صناعة منتجات التبغ	٢	٢	٨	٥٥	١,٥	١١	٢٥٧٨	٠,٢	١٠	٦٨٢٧	٠,٢
الجملة	٩٩	١٠٠	٠	٣٥٦٣	١٠٠	٠	١٣٧٨٣٣٦	١٠٠	٠	٣٢٨٦٤٨٨	١٠٠

المصدر: بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢٣م.

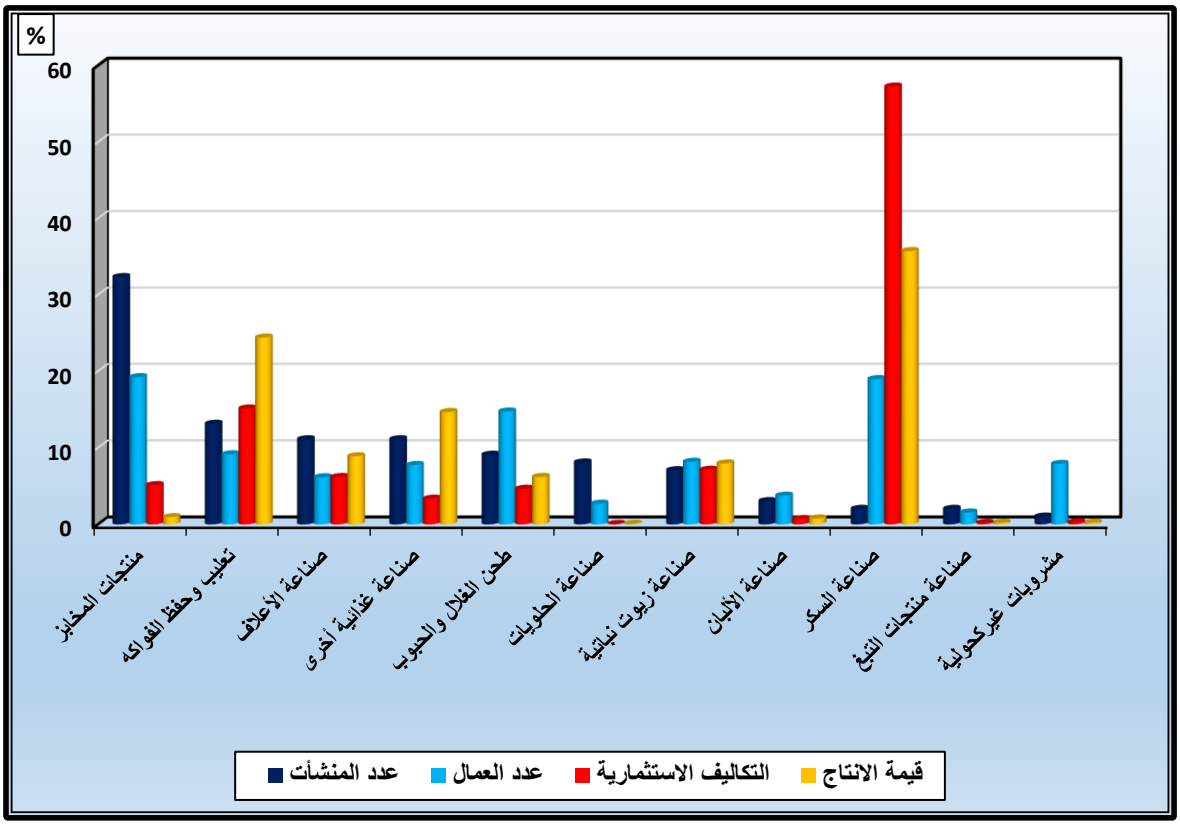

شكل (٥) التوزيع الجغرافي لهياكل الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم في عام ٢٠٢٢م

- احتلت صناعة السكر المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية حيث شكلت ٢٪ من جملة عدد منشآت الصناعات الغذائية، كما استوعبت ما يقرب من خمس عدد عمال الصناعات الغذائية ١٩٪، وتضم استثمارات شكلت ٥٧,٣٪ وقيمة إنتاج ٣٥,٧٪، وهي تصم مصنعين يتبعان القطاع الخاص الوطني وأهمها شركة الفيوم لصناعة السكر بمركز إطسا حيث تأسست في عام ١٩٩٧، وبدأت نشاطها الإنتاجي في عام ٢٠٠٢ بهدف إنتاج السكر الأبيض كمنتج أساسي والمولاس والعلف كمنتجات ثانوية بالإضافة إلى الصناعات التكميلية.
- حققت صناعة منتجات المخابز المرتبة الثالثة من حيث الأهمية النسبية فهي تضم ٣٢ مصنع شكلت ٣٢,٣٪ أي ما يقرب من ثلث عدد منشآت الصناعات الغذائية، استوعبت ما يقرب من خمس عدد العمال ١٩,٢٪، باستثمارات شكلت ٥,١٪ من جملة الاستثمارات، وشكلت قيمة الإنتاج ٠,٩٪ من جملة قيمة الإنتاج من الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم، فصناعة الخبز تحتاج إلى الأيدي العاملة المدربة والرخيصة، ولا يخلو أي مركز من هذه الصناعة؛ لاعتماد الجميع عليها.
- جاءت كل من صناعة الأعلاف وطحن الغلال والزيوت النباتية في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية، حيث شكلت صناعة الأعلاف ١١,١٪ و٦,١٪ و٦,٢٪ و٨,٩٪ على الترتيب من جملة عدد المنشئات الصناعية والعاملين بها ورأس المال المستثمر وقيمة الإنتاج للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم وجميعها يتبع القطاع الخاص وأكبرها شركة أعلاف الفيوم بمركز سنورس ويعمل بها ٧٥ عاملاً باستثمارات تخطت ١١ مليون جنيه، أما صناعة طحن الغلال فهي تضم ٩ منشآت صناعية شكلت نسبة ٩,١٪ استوعبت من العمال ١٤,٧٪ برأس مال مستثمر ٤,٦٪ وقيمة إنتاج ٦,٢٪، ويعد مطاحن مصر الوسطى من أضخم المطاحن بمنطقة الدراسة حيث يوجد بمركزي أبشواي ومدينة الفيوم، وتضم المحافظة تسع مطاحن منها ثلاث مطاحن تتبع القطاع العام وهي مطاحن مصر الوسطى بمدينة الفيوم ومركز ابشواي، الباقي يتبع القطاع الخاص ومنها مطاحن إطسا الكبرى، أما صناعة الزيوت النباتية فقد شكلت ٧,١٪ و٨,٢٪ و٧,١٪ من جملة المنشئات والعاملين بها ورأس المال المستثمر في الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم، وجميع مصانعها يتبع القطاع الخاص عدا شركة سيلا للزيوت الغذائية، والتي تتبع القطاع المشترك ويعمل بها ٢٢٠ عاملاً برأس مال تخطى ٧٤ مليون جنيه.
- صناعات غذائية أخرى جاءت في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية النسبية بواقع ١١ منشأة شكلت ١١,١٪، واستوعبت ٢٧٦ عاملاً (٧,٧٪)، ورأس مال مستثمر بلغ ٤٦ مليون جنيه (٣,٣٪)، وقيمة إنتاج بلغت ٤ مليار و٨٠٠ مليون جنيه (١٤,٧٪)، وجميعها يتبع القطاع الخاص الوطني منها ٧

منشآت تقع بمنطقة الفتح الصناعية بكوم أوشيم مركز طامية، والباقي بمركز الفيوم بالمنطقة الصناعية بالفيوم الجديدة، هذا بالإضافة لصناعة ملح الطعام والتي تعد من أهم الصناعات الغذائية في المحافظة، وقد ساعد على توطن هذه الصناعة وجود بحيرة قارون والتي تعد من البحيرات المغلقة وتقع شمال غرب المحافظة، وتبلغ مساحتها ٢١٥ كم٢، ويصل طولها إلى ٤٥ كم، ويتراوح عرضها ما بين ٥ و١٠ كم، وقد أقيمت على ساحل البحيرة ملاحة تمتلكها الشركة المصرية للأملاح والمعادن (إميسال)، وهي شركة مساهمة مصرية، وقد أنشئت عام ١٩٨٤م ويعمل بها ٦٠٨ عامل، برأس مال بلغ ٢٥٠ مليون جنيه[١].

- مشروبات غير كحولية جاءت في المرتبة السادسة من حيث الأهمية النسبية، فهي تضم مصنع واحد فقط وهو شركة النصر لتعبئة الزجاجات (كوكاكولا) بقرية دمو البلد بمركز الفيوم، ويعمل به ٢٨١ عاملاً بنسبة ٧,٩٪ من جملة العاملين بالصناعات الغذائية بالفيوم، وبلغت استثماراتها ٣ مليون و٩٢١ ألف جنيه بنسبة ٠,٣٪، كما بلغت قيمة إنتاجه ٦ مليون و٩٣٦ ألف جنيه بنسبة ٠,٢٪ وهي تتبع القطاع العام.
- صناعة الألبان وجاءت في المرتبة السابعة من حيث الأهمية النسبية، فهي تضم ثلاثة منشآت تتبع القطاع الخاص الوطني، منها مصنع بمركز الفيوم ومصنعان بمنطقة كوم أوشيم مركز طامية، استوعبت من العمال ١٣٣عاملاً شكلت ٣,٧٪، باستثمارات وقيمة إنتاج شكلت ٠,٧٪ و٠,٨٪ على الترتيب، وهي من المصانع صغيرة الحجم.
- صناعة الحلويات جاءت في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية النسبية، فهذه الصناعة تتوطن في المدن وخاصة مدينة الفيوم الجديدة؛ لارتباطها بوجود السوق الاستهلاكية بحاضرة المدن واعتماد ريف المحافظة في شراء احتياجاته الأساسية من حواضر المدن، وهي تقوم على الأيدي العاملة الماهرة المدربة.
- صناعة منتجات التبغ: وهي تحتل المرتبة التاسعة والأخيرة من حيث الأهمية النسبية، ويرجع ذلك لقلة عدد المنشآت، وانخفاض عدد العاملين والاستثمارات وقيمة الإنتاج حيث شكلت ٢٪ و١,٥٪ و٠,٢٪ و٠,٢٪ من جملة عدد منشآت وعمال واستثمارات وقيمة إنتاج الصناعات الغذائية، فهي تضم مصنعان بمدينة الفيوم، يتبعان القطاع الخاص الوطني.

(١) حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٨)، صناعة استخراج الأملاح في محافظة الفيوم، ندوة موارد المياه في مصر الإمكانات المتاحة وتحديات المستقبل، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، ص٢.

رابعاً: عوامل توطن الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم

تعتمد القرارات المتعلقة بتوطين الأنشطة الصناعية بالأقاليم الجغرافية المختلفة على مدى توافر الموارد اللازمة للقيام بالإنتاج الصناعي بهذه الأقاليم(١). والتوطن الصناعي لا يرتبط بعامل واحد بل هو نتاج لمجموعة من العوامل، وتعمل هذه العوامل على توجيه خط سير العملية الإنتاجية، وتحديد الأعداد المطلوبة من المصانع وأنواعها وأحجامها بما يلبي حاجة الأسواق(٢).

وتخضع الصناعة في قيامها وتوطنها لعوامل متعددة ومتباينة تحكم توزيع الصناعة، وتتمثل هذه العوامل في المادة الخام ومصادر الطاقة ورأس المال والأيدي العاملة وتكلفة نقل عناصر الإنتاج إلى الموقع الصناعي ونقل المنتج الصناعي إلى الأسواق ثم عامل السوق إلى جانب بعض العوامل الأخرى، وتختلف أهمية كل عامل من هذه العوامل في التوطن الصناعي تبعاً لاختلاف أنواع الصناعة أو لتباين المواقع الجغرافية(٣).

وتساعد دراسة التوطن الصناعي في تفسير تغير الأنماط المكانية للأنشطة الصناعية، وفى تقليل نمو الصناعة في بعض المناطق وضعفها في البعض الآخر(٤).

وتتوافر مقومات الإنتاج الصناعي بمحافظة الفيوم، فالمواد الخام موجودة ولاسيما الخامات الزراعية، والحيوانية مع توافر أيدي عاملة وفيرة ورخيصة ووجود السوق الذي يمكن أن تستوعب المنتجات الصناعية. إضافة إلى ذلك توجد عدد من المقومات الأخرى التي تساهم في توطن الصناعة بالمحافظة مثل النقل وموارد المياه والسياسة الحكومية، وسوف نعرض لأهم هذه المقومات على النحو التالي:

١. المواد الخام:

تعد المادة الخام من أهم مقومات الصناعة، ويتوقف أثرها على جذب الصناعة بالقرب منها إلى حد كبير على أهمية تكاليف النقل بالنسبة لتكاليف الإنتاج، وغالبًا ما تقل أهمية عنصر نقل المادة الخام إذا تعددت أصناف المواد الخام المستخدمة في الصناعة الواحدة، أما في حالة الصناعات التي تعتمد

(١) حسين طه الفقير (١٩٨٨)، بحث التوطن الصناعي في مصر حتى علم ٢٠٠٠، معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية رقم (١٤٧٠)، ص ٢٢.

(٢) عمر محمد الصادق (٢٠٠٣)، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون، ص٢٠٣.

(٣) محمود محمد سيف (١٩٩٠)، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١١.

(2) Watts, H. D. Industrial Geography Longman Scientific, Technical, London, 1987, p. 1.

على مادة خام واحدة أو عدد قليل من المواد الخام الرئيسية ففي هذه الحالة تزداد أهمية عنصر المادة الخام في تحديد إقامة المصنع(١).

وتتنوع المواد الخام في محافظة الفيوم ما بين خامات زراعية وحيوانية، وقد ساعدت هذه المواد الخام المحلية في توطن العديد من الصناعات ذات الأصل الزراعي بشقية النباتي والحيواني، والتي تحتل مركز الصدارة من الصناعة بالمحافظة؛ لذلك تقام المصانع بالقرب من المواد الخام التي تفقد كثيراً من وزنها عند تصنيعها كما هو الحال في بنجر السكر الذي يبلغ وزنة نحو ٨ مرات وزن السكر، والخامات سريعة التلف أثناء نقلها لمسافات طويلة(٢)، ويرى Fryer أن القرب من المواد الخام أمر بالغ الأهمية، حيث إن الأهم هو إمكانية الحصول عليها، إذ أن عدم توافر المواد الخام في منطقة ما يمكن التغلب عليه إذا توافر رأس المال لشرائها، وإذا توفرت طرق النقل لنقلها(٣).

أ. المواد الخام الزراعية:

يعتبر النشاط الزراعي من أهم الأنشطة الإقتصادية بمحافظة الفيوم، ويعتمد النشاط الصناعي بمراكز المحافظة في صناعات كثيرة على منتجات النشاط الزراعي كمادة خام أساسية والتي تعمل على تغير هذه الخامات الزراعية من حالتها الخام إلى حالة أكثر إفادة للاستخدام الآدمي(٤).

وقد أتاح القطاع الزراعي بمحافظة الفيوم قيام قطاع كبير من الصناعات التي تتولى مهام تشكيل أو تصنيع الخامات الزراعية، وقد بلغت المساحة المنزرعة في محافظة الفيوم ٣٩٦٣٩٨ فدان بمساحة محصولية بلغت ١٤٦٥٧٣٨ فدان طبقًا لبيانات مديرية الزراعة بالفيوم ٢٠٢٢م، وتتعدد الخامات الزراعية بمحافظة الفيوم والتي تضم محاصيل رئيسية ومنها القمح والذرة والأرز، وترجع أهمية هذه الحبوب إلى سهولة إنتاجها ونقلها وتخزينها، وارتفاع الإنتاجية بالنسبة للوحدة المساحية وللقيمة الغذائية لها(٥)، بالإضافة لمحصول القطن والذي تقوم عليه صناعة استخلاص الزيت من بذرة القطن، وبنجر السكر والذي تقوم عليه صناعة السكر، وفيما يلي دراسة لأهم المحاصيل الرئيسية في محافظة الفيوم كما يظهر من خلال الجدول (٩).

(١) عايدة بشارة (١٩٦٣)، التوطن الصناعي في الإقليم المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ٨٣-٨٤.

(2) A: Estall R.c and Buchanan R. O., (1968) Industrial Activity and Economic Geography. Second Edition, London, PP. 22-23. / B: Jarrett, H. R., (2006) A Geography of Manufacturing, London, PP. 23-24.

(٣) محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٩٩)، الصناعات الغائية في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٦٦.

(٤) وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، الصناعات الغذائية في سلطنة عمان، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥.

(٥) على أحمد هارون، أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٩٥.

جدول (٩) التوزيع الجغرافي لمحصول القمح والذرة بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

مركز/ مدينة	القمح					الذرة				
	المساحة	%	الإنتاج	%	الإنتاجية	المساحة	%	الإنتاج	%	الإنتاجية
الفيوم	٤٠٥٥٠	٢٠,٢	٧٩١٩٧٧	٢١,٢	١٩,٥	٤٠٥٤٤	٣٦,١	٦٥٢٨٣٠	٣١,٩	١٦,١
سنورس	٢٨٢٤٦	١٤,١	٥٣٦٥٢٨	١٤,٤	١٩	١٠٠٠٠	٨,٩	١٩٣٣٠٦	٩,٤	١٩,٣
طامية	٤٠٩٧٥	٢٠,٤	٧٠٧٠٢٣	١٩	١٧,٣	١٤٤٨٢	١٢,٩	٢٨١٠٠٣	١٣,٧	١٩,٤
اطسا	٤٤٤٥٠	٢٢,٢	٨٤٩٧٠٠	٢٢,٨	١٩,١	٣٣٠٠٠	٢٩,٤	٦٥٠٩٩٥	٣١,٨	١٩,٧
ابشواي	١٤٨٦٧	٧,٤	٢٨٧٢٣٠	٧,٧	١٩,٣	٦٤٥٣	٥,٧	١١٥٧٨٦	٥,٦	١٧,٩
يوسف الصديق	٣١٤٤٠	١٥,٧	٥٥٦٥١٤	١٤,٩	١٧,٧	٧٨٩٠	٧	١٥٥٧١٩	٧,٦	١٩,٧
الجملة	٢٠٠٥٢٨	١٠٠	٣٧٢٨٩٧٢	١٠٠	١٨,٦	١١٢٣٦٩	١٠٠	٢٠٤٩٦٣٩	١٠٠	١٨,٢
% من المساحة المنزرعة	٥٠,٦					٢٨,٣				

المصدر: محافظة الفيوم، مديرية الزراعة، بيانات غير منشورة، ديسمبر ٢٠٢٢م.

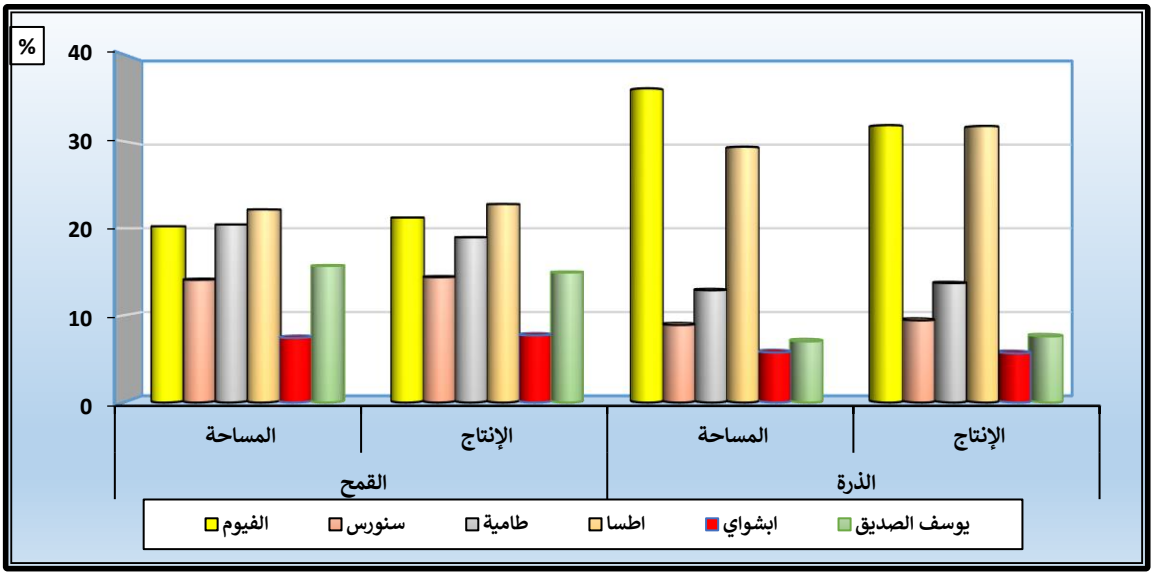

شكل (٦) التوزيع النسبي بمساحة وإنتاج محصول القمح والذرة بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

ويتضح من الجدول السابق (٩) والشكل (٦) ما يلي:

- محصول القمح:

يعد القمح من أنسب الحبوب التي تصلح لصناعة الخبز ويرجع الانتشار الواسع لزراعة محصول القمح إلى تعدد أنواعه الناتجة عن عمليات التهجين التي يقوم بها الإنسان لكى تلائم هذه الحبوب الظروف الطبيعية المختلفة المتعلقة بالتربة أو المناخ ويختلف إنتاج حبوب القمح تبعًا لاختلاف أنواعه وبلغت المساحة المزروعة من القمح أكثر من ٢٠٠ ألف فدان بنسبة ٥٠,٦٪ من مساحة الزمام الزراعي

بمحافظة الفيوم، كما تختلف قيمته تبعًا للأغراض التي يستخدم فيها[١]، وقد قامت صناعة طحن الحبوب والمكرونة على القمح، لذلك توطنت العديد من المطاحن في المحافظة، ويعد مطاحن مصر الوسطى من أضخم المطاحن بمنطقة الدراسة حيث يوجد بمركزي أبشواي ومدينة الفيوم، وتضم المحافظة تسع مطاحن منها ثلاث مطاحن تتبع القطاع العام وهي مطاحن مصر الوسطى بمدينة الفيوم ومركز ابشواي، الباقي يتبع القطاع الخاص ومنها مطاحن إطسا.

وجاء مركز إطسا في مقدمة المراكز زراعة وإنتاجاً لمحصول القمح، حيث بلغت المساحة المزرعة ٢٢,٢٪ من جملة مساحة القمح بالمحافظة، وبلغت كمية الإنتاج ٢٢,٨٪ من إجمالي إنتاج القمح بالمحافظة، يليه مركز طامية بنسبة ٢٠,٤٪ و١٩٪ من جملة مساحة وانتاج القمح بالمحافظة، ثم مركز الفيوم بنسبة ٢٠,٢٪ و٢١,٢٪ من جملة مساحة وإنتاج القمح بالمحافظة، بينما جاء مركز أبشواي في المرتبة الأخيرة بنسبة ٧,٤٪ و٧,٧٪ من جملة مساحة وإنتاج القمح بالمحافظة.

- محصول الذرة:

وهو من المحاصيل التي تتميز بها منطقة الدراسة، وتدخل كعامل مساعد مع محصول القمح في صناعة بعض الحلويات والمخبوزات والمعجنات، وبلغت مساحة محصول الذرة نحو ١١٢ ألف فدان شكل نسبة ٢٨,٣٪ من جملة الزمام المزروع بالمحافظة، وبلغ الإنتاج بنحو ٢ مليون طناً، وقدرت الإنتاجية ١٨,٢ طن/فدان، ويتفاوت ذلك من مركز لآخر على النحو التالي:

- ✓ حقق مركز الفيوم الترتيب الأول من حيث مساحة وإنتاج محصول الذرة حيث شكلت ٣٦,١٪ و٣١,٩٪ أي أكثر من ثلث مساحة الذرة وما يقرب من ثلث إنتاج الذرة بالفيوم بجدارة إنتاجية بلغت ١٦,١ طن/ فدان، يليه في الترتيب الثاني مركز اطسا بنسبة ٢٩,٤٪ و٣١,٨٪ من جملة مساحة وإنتاج الذرة في منطقة الدراسة وبجدارة إنتاجية بلغت ١٩,٧ طن/فدان، بينما جاء في الترتيب الأخير مركز ابشواي بنسبة ٥,٧٪ و٥,٦٪ من مساحة وإنتاج الذرة بمنطقة الدراسة.

- محصول الأرز:

يعتبر محصول الأرز من المحاصيل الرئيسة في المحافظة حيث يعتبر مادة خام رئيسة في صناعة ضرب الأرز لتحوله بطرق مختلفة من أرز شعير إلى أرز أبيض لحاجة الإنسان[٢]، ويعد محصول الأرز ثاني أهم المحاصيل الغذائية بعد القمح في الأهمية[٣]، وقد قامت على زراعة الأرز

(١) على أحمد هارون، أسس الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص١٩٥.

(٢) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص٣٢١.

(٣) محمد زكى السديمي، أحمد أبو اليزيد حبيب، الجغرافيا الاقتصادية، دار أبو النصر للطباعة، ٢٠١٦، ص١٢٨.

صناعة ضرب وتبييض لأرز والممثلة في مضرب الفيوم الحديث والتابع لشركة مضارب الشرقية، وهي إحدى شركات الشركة القابضة للصناعات الغذائية.

ويتضح من بيانات الجدول (١٠) والشكل (٧) أن جملة المساحة المزروعة بالأرز بلغت ١٨١٤ فدان شكلت ٠,٥٪ من جملة الزمام المزروع بالمحافظة ٢٠٢٢م، وذلك للحفاظ على مياه الري بالمحافظة، وبلغ معدل الجدارة الإنتاجية بالمحافظة ٣ طن/ فدان، ويتفاوت ذلك من مركز لآخر كما يلي:

- ✓ جاء مركز إطسا في مقدمة المراكز مساحة وإنتاج للأرز، حيث شكل ٧٢,٤٪ و٧١,٤٪ أي ما يزيد عن ثلثي مساحة وإنتاج محصول الأرز بالمحافظة وبجدارة إنتاجية بلغت ٣ أردب/فدان، يليه مركز الفيوم في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبة المساحة المزروعة بالأرز نحو ٢٦,٤٪ من إجمالي المساحة المزروعة بالأرز بالمحافظة وكذلك بلغت نسبة الإنتاج به ٢٧,٤٪% من إجمالي إنتاج الأرز بالمحافظة، في حين قلت زراعة الأرز بباقي مراكز المحافظة، كما اختفت زراعة الأرز من مركز سنورس.

جدول (١٠) التوزيع الجغرافي لمحصول الأرز وبنجر السكر بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

مركز/ مدينة	أرز					بنجر السكر				
	المساحة	%	الإنتاج	%	الإنتاجية	المساحة	%	الإنتاج	%	الإنتاجية
الفيوم	٤٧٨	٢٦,٤	١٥٠٥	٢٧,٤	٣,١	٠	٠	٠	٠	
سنورس	٠	٠	٠	٠	٠	١٨	٣٩,١٣	٣٦٠	٤٠,٣٦	٢٠
طامية	٥	٠,٣	١٥,٥	٠,٣	٣,١	٠	٠	٠	٠	
اطسا	١٣١٤	٧٢,٤	٣٩٢٢	٧١,٤	٣	٠	٠	٠	٠	
ابشواي	١٦	٠,٩	٤٦,٤	٠,٨	٢,٩	٢٨	٦٠,٨٧	٥٣٢	٥٩,٦٤	١٩
يوسف الصديق	١	٠,١	٢	٠,٠٤	٢	٠	٠	٠	٠	
الجملة	١٨١٤	١٠٠	٥٤٩٠	١٠٠	٣	٤٦	١٠٠	٨٩٢	١٠٠	١٩,٤
% من المساحة المنزرعة	٠,٥					٠,٠١				

المصدر: محافظة الفيوم، مديرية الزراعة، بيانات غير منشورة، ديسمبر ٢٠٢٢م.

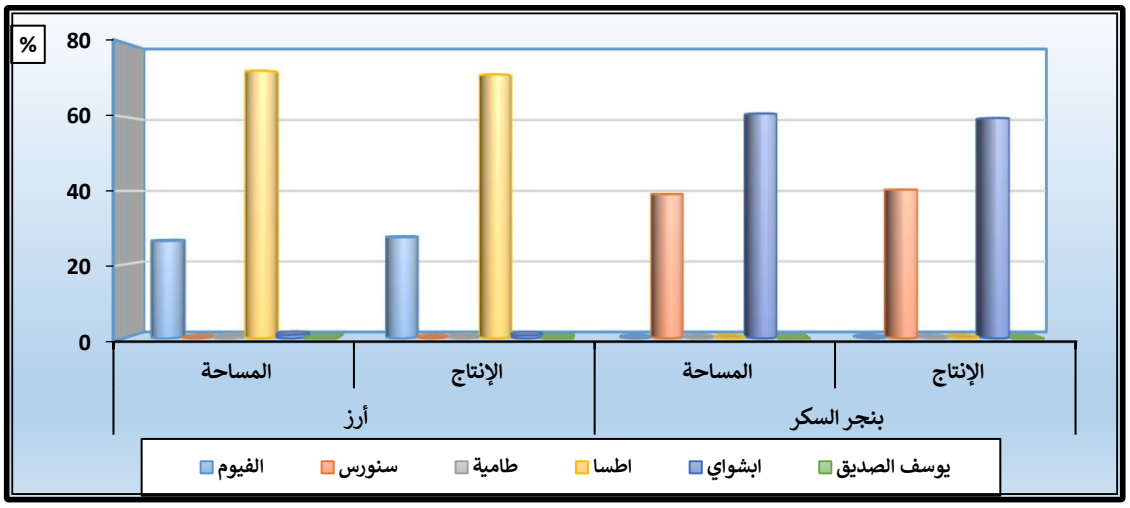

شكل (٧) التوزيع النسبي لمساحة وإنتاج محصول الأرز وبنجر السكر بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

- بنجر السكر:

تعتبر صناعة السكر من الصناعات الاستراتيجية الهامة في مصر، حيث إنها صناعة تحتاج إلى رأس مال كبير، وتعتمد صناعة السكر في مصر على محصولين رئيسين هما محصول قصب السكر ومحصول بنجر السكر، ويعتبر محصول بنجر السكر من أهم المحاصيل الحقلية السكرية لإنتاج السكر في مصر وتستخدم منتجاته الثانوية كعلف حيواني ومولاس، وبلغت المساحة المزروعة من بنجر السكر نحو ٤٦ فدان بإنتاج بلغ ٨٩٢ طن وبجدارة إنتاجية شكلت ١٩,٤ طن/فدان، وتركزت زراعته بمركزي ابشواي وسنورس بنسبة ٦٠,٩٪ و٣٩,١٪ على الترتيب من جملة مساحة بنجر السكر بالمحافظة، كما شكلت نحو ٥٩,٦٪ و٤٠,٤٪ من جملة إنتاج بنجر السكر بالمحافظة لذلك توطنت صناعة السكر في كفر الباسل مركز اطسا، والممثل في شركة الفيوم لصناعة السكر، وتأتي الشركة على مساحة ٤٠٠ فدانًا، بواقع ٢٠٠ فداناً منشآت صناعية ومدينة سكنية للعمال، وباقي المساحة أراضي للزراعات البحثية والإرشادية، وتعتمد عدد من الصناعات على نواتج صناعة السكر، حيث يستخدم السكر النقي في صناعة الحلوى وغيرها، كما يستخدم المولاس في صناعة الكحول والخل وإنتاج الخميرة وثاني أكسيد الكربون[١]، وقد تأسست شركة الفيوم لصناعة السكر عام ١٩٩٧، وبدأ الإنتاج التجريبي بها عام ٢٠٠١م، ويتم استقبال البنجر من ٥ محافظات وهي الفيوم وبني سويف والجيزة والمنيا وأسيوط، وتعمل الشركة بطاقة ١١ ألف طن بنجر/يوم لإنتاج من ١٤٠٠ إلى ١٥٠٠ طن سكر يوم، و٩٠ ألف طن مخلفات بنجر، و٧٥ ألف طن مولاس (الدراسة الميدانية).

(١) على أحمد هارون (٢٠٠٢)، جغرافية الصناعة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ص٢٧١.

كما تتوفر بمحافظة الفيوم العديد من الخامات الزراعية الأخرى مثل الخضروات والفاكهة والنباتات العطرية والزيتية وعلى رأسها عباد الشمس الزيتي والزيتون، بالإضافة إلى النخيل، وقد قامت علي هذه الخامات العديد من الصناعات الغذائية مثل صناعة حفظ وتعبئة الخضروات والفاكهة وصناعة تجفيف البلح كما في مصنع تمور الفيوم بمركز سنورس وهو يتبع القطاع الخاص، بالإضافة لصناعة الزيوت النباتية والتي يتم استخلاصها من بذرة القطن والتي تنتشر بالمحافظة، ومن مصانعها الشركة الوطنية للزيوت والصابون والأعلاف بمنطقة كوم أوشيم مركز طامية، أو تلك التي تعتمد على نبات عباد الشمس الزيتي والتي تنتشر زراعته بالمحافظة ، حيث تحتل محافظة الفيوم الترتيب الأول بين محافظات الجمهورية من حيث المساحة المزروعة والتي تمثل أكثر من ثلث (٤٠٪)[١] من جملة الجمهورية، وتعد شركة سيلا للزيوت الغذائية من أكبر الشركات في تصنيع زيت عباد الشمس بمنطقة كوم أوشيم مركز طامية.

أما بالنسبة للنباتات الطبية والعطرية فتحتل محافظة الفيوم المرتبة الأولى من حيث مساحة النباتات الطبية والعطرية في مصر عام ٢٠١٧م بنحو ما يقرب من ربع مساحتها (٢٣,٤٪)[٢]، وتتعدد مصانع الزيوت العطرية والنباتات الطبية بالمحافظة ، ومنها شركة هيلثى فود للصناعة والتوكيلات التجارية، وشركة أروماتك إنترناشيونال بمنطقة كوم أوشيم مركز طامية، وهما يتبعان القطاع الخاص.

ب. الخامات الحيوانية:

للحيوانات منافع كثيرة، فمنها تؤخذ المواد الغذائية كاللحوم والألبان ويحصل الإنسان على بعض الخامات كالصوف، والشعر، والوبر، والحرير الطبيعي، والجلود، والعظام، وتتنوع الثروة الحيوانية بمحافظة الفيوم حيث تمتلك المحافظة ما يزيد عن ٩٩ ألف رأس يمكن أن تقيم عليها عدة صناعات غذائية، ومنها صناعة الألبان ومنتجاتها كصناعة الجبن، ومن مصانعها شركة الفيوم للصناعات الغذائية وشركة بيراميدز فود بمنطقة كوم أوشيم، ويوضح الجدول (١١) حصر الثروة الحيوانية في محافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م. وقد استحوذ مركز الفيوم بعدد الوحدات الحيوانية بالمحافظة بنسبة ٣٣,٣٪ أي ثلث الوحدات الحيوانية بالمحافظة، يليه مركز سنورس بنسبة ١٩,٦ أي خُمس الوحدات الحيوانية بالمحافظة.

(١) محافظة الفيوم، مديرية الزراعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢م.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي عام ٢٠١٩/٢٠١٨م.

جدول (١١) التوزيع الجغرافي للوحدات الحيوانية(*) بمراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م

المركز	أبقار	جاموس	أبل	أغنام	ماعز	الجملة	%
الفيوم	٢٨٧٩٩	١٥٣٢٢	٦٩٥,٢	٨٨٩	٩٧١,٤	٤٦٦٧٧,١	٣٣,٣
سنورس	١٤٧٩٤	١١١٨٥	٥٩,٤	٨٥١	٥٥٦,٨	٢٧٤٤٦,٤	١٩,٦
ابشواي	١٢٠٣٣	٧٣٣٩	٣٥٧,٥	٩٨٨	٣٦٢,٩	٢١٠٨٠,٢	١٥,١
اطسا	١٤٦٠٠	٩٩٠٠	٢٢٤,٤	٨٩٦	٤٢٠	٢٦٠٤٠,٤	١٨,٦
طامية	٦١١٠,٤	٣٧٨١	٩٢,٤	٣٧٦	٢١٢,٦	١٠٥٧٢,٤	٧,٥
يوسف الصديق	٥٠٩٢	٢٣٤١	٣٠٠,٣	٣١٤	١٩٦,٨	٨٢٤٣,٨	٥,٩
الجملة	٨١٤٢٩	٤٩٨٦٨	١٧٢٩,٢	٤٣١٤	٢٧٢١	١٤٠٠٦٠,٣	١٠٠

المصدر: محافظة الفيوم، مديرية الطب البيطري، بيانات غير منشورة، ديسمبر ٢٠٢٢م.

وقد أمكن تقسيم مراكز المحافظة تبعاً للوحدات الحيوانية إلى ثلاث فئات:

- مراكز ٣٠٪ فأكثر، وتضم مركز الفيوم حيث شكلت نسبة الوحدات الحيوانية بها نحو ٣٣,٣٪.
- مراكز تتراوح بين (١٥ وأقل من ٣٠٪) وتضم ثلاثة مراكز سجل أعلاها بمركز سنورس ١٩,٦٪ وسجل أدناها بمركز ابشواي بنسبة ١٥,١٪.
- مراكز تقل عن ١٥٪ وتضم هذه مركزي طامية ويوسف الصديق بنسبة ٧,٥٪ و٥,٩٪ على الترتيب.

وبصفة عامة فإن محافظة الفيوم تتميز بارتفاع أعداد الثروة الحيوانية نتيجة ارتفاع مساحة محاصيل الأعلاف، والتي بلغت ما يقرب من ١٤٩ ألف فدان شكلت نسبة ١٩,٩٪ من الزمام المزروع بالمحافظة.

كما تتمتع محافظة الفيوم بثروة كبيرة من الدواجن والتي تنتشر بجميع مراكز المحافظة، والتي بلغت نحو مليون و٤٨ ألف دجاجة عام ٢٠٢٢م، والتي تدخل في العديد من الصناعات الغذائية بالإضافة لمنتجات البيض والتي تدخل في صناعة الحلويات وغيرها.

(*) الوحدة الحيوانية معيار يستخدم لتوحيد أعداد الحيوانات، وتم حساب الوحدة الحيوانية على أساس: الجمل يكافئ ١,١ وحدة حيوانية–الأبقار تكافئ ٠,٨ وحدة حيوانية، والجاموس يكافئ ١,٠ وحدة حيوانية، الأغنام والماعز يكافئ ٠,١ وحدة حيوانية. نقلًا عن: عبد الحميد محمد عبد الحميد (١٩٩١م)، رعاية حيوانات المزرعة، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات المصرية، القاهرة، ص ٩.

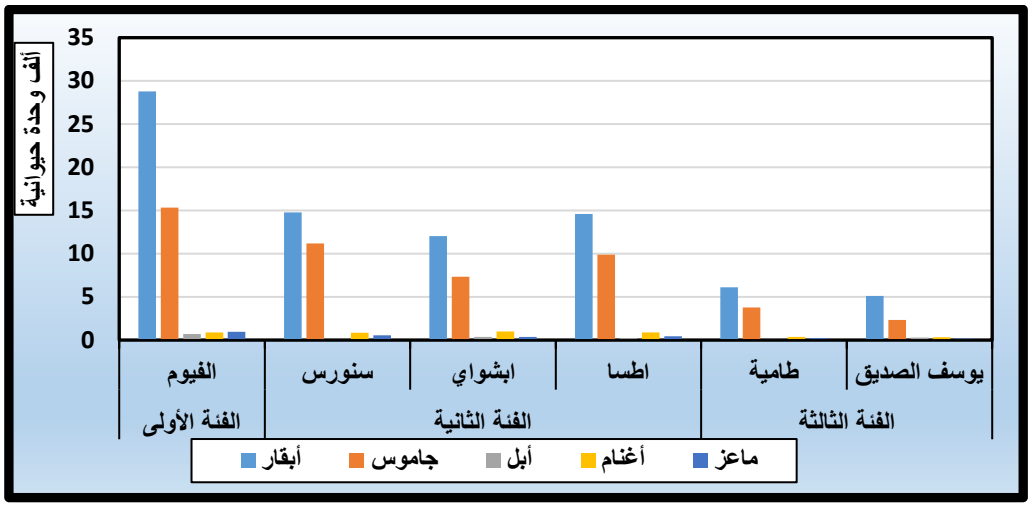

شكل (٨) التوزيع النسبي للثروة الحيوانية والداجنة بمراكز محافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م

ويمكن تصنيف المواد الخام التي تلعب دورًا مؤثرًا في تحديد موقع الصناعة[١] كالتالي:

- مواد خام سريعة التلف تفقد خصائصها وصلاحيتها للاستغلال بطول مسافة نقلها؛ لأنها لا تتحمل النقل لمسافات طويلة كالخبز والألبان والخضروات والفاكهة والحلوى واللحوم؛ لذا تقام المصانع المعتمدة على هذه الخامات بالقرب من مصادر الخام.
- مواد خام ثقيلة الوزن تفقد جزءًا كبيرًا من وزنها أو يقل حجمها بعد تصنيعها كالأعلاف والأرز وطحن الغلال والزيوت النباتية؛ لذا تقام هذه الصناعات بالقرب من مصادر موادها الخام.

جدول (١٢) مقومات وحوافز فرص الاستثمار الصناعي للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٣م

مجال الاستثمار	مقومات وحوافز وفرص الاستثمار
مصانع قائمة على النباتات الطبية والعطرية	- حيث تشتهر محافظة الفيوم بزراعة النباتات الطبية والعطرية وتبلغ المساحات المنزرعة منها ٩٥٪ زراعات عضوية. - قرب مصادر الحصول على النبات من المنطقة الصناعية بكوم أوشيم. - قرب المنطقة الصناعية من القاهرة والجيزة والإسكندرية كمنافذ تسويقية وتصديرية. - كما أن المنطقة الصناعية بكوم أوشيم تتميز بقربها من القاهرة بنحو ٦٥ كم ومزودة بالمرافق والخدمات.

(١) محمد خميس الزوكة، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦، ص٥٤٦.

مصانع قائمة علي الخضر والفاكهة	– تتميز المحافظة بميزة نسبية في انتاج محاصيل البصل بكميات وفيرة وجودة عالية مما يعطي للمصانع القائمة علي هذه المنتجات ميزة الحصول عليها بكميات كبيرة وتكلفة نقل منخفضة. – كما تتميز المحافظة بوفرة انتاجها وبجودة عالية من الموالح والزيتون والمانجو والمشمش والعنب. – قرب المنطقة الصناعية بكوم أوشيم من القاهرة والإسكندرية.
مصانع قائمة على الإنتاج الحيواني والداجني والسمكي	– حيث تتميز المحافظة بوفرة إنتاجها من اللحوم والدواجن والأسماك والأرانب والبط. – القرب من المنطقة الصناعية لتخفيض تكلفة النقل. – القرب من القاهرة والإسكندرية كمنافذ تسويقية.
مصانع منتجات الالبان	تشتهر المحافظة بوفرة الإنتاج من اللبن وقربها من محافظات الجيزة وبني سويف كمراكز لتجميع الألبان بالإضافة إلي مميزات إقامة المشروع بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم القريبة من هذه المحافظات المزودة بالمرافق والخدمات.
مصانع إنتاج الحلاوة الطحنية والطحينة	حيث تتميز المحافظة بوفرة إنتاجها من السمسم الذي يعتبر الخامة الرئيسية لإنتاج الحلاوة الطحينة وقرب المحافظة من المحافظات المجاورة التي تشتهر بزراعة السمسم.
مضارب الأرز	حيث تشتهر محافظة الفيوم بزراعة الأرز.
قطاع الصناعات الصغيرة	– حيث تتوافر مساحة ٥٠ فدان بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم مخططة للصناعات الصغيرة. – توافر الايدي العاملة، وسهولة التسويق للمصانع القائمة بالمنطقة الصناعية بمدينة ٦ أكتوبر. – وجود مراكز لتقديم الدعم الفني والتمويلي لأصحاب المشروعات الصغيرة.

المصدر: محافظة الفيوم، دليل الاستثمار الصناعي، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٣م.

٢. السياسات الحكومية:

تلعب السياسات الحكومية دورًا كبيرا في قيام الصناعة وتسويق الإنتاج، وقد تتدخل الدولة بطريق مباشر من خلال سن القوانين والتشريعات، وتحديد ساعات العمل، وتحديد الحد الأدنى للأجور، والقوانين بالأمن الصناعي والصحة والوقاية، وتحديد سن العامل وغير ذلك من الإجراءات(١).

كما تؤثر السياسة الحكومية تأثيرًا بالغًا ومباشرًا في توطين الصناعة وتركيزها في مناطق دون غيرها ويتأتى ذلك من خلال تشجيع المستثمرين على إقامة منشآتهم الصناعية في هذه المناطق التي حددتها الحكومة، وذلك من خلال خفض الضرائب، وتقديم المساعدات المالية، وتوفير خدمات البنية الأساسية(٢).

ونتيجة لهذه السياسة فقد تم إنشاء منطقتين صناعيتين، الأولى: منطقة الفتح بمنطقة كوم أوشيم مركز طامية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩٠١ لسنة ١٩٩٦ والقرار ٢٩٥٥ لسنة ١٩٩٧، وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة نحو ١١٠٢ فدان، وتقع المنطقة في الشمال الشرقي لمحافظة الفيوم على طريق القاهرة الفيوم الصحراوي على بعد ٥٠ كم جنوباً من مدينة القاهرة، ٣٠ كم من مدينة الفيوم، وتم تخطيط المنطقة إلى خمس مراحل: المرحلة الأولى ٣٠٢ فدان وباقي المراحل ٢٠٠ فدان لكل مرحلة، وذلك لإمكانية تجهيز أعمال البنية الأساسية في حدود مصادر التمويل المتاحة، أما المنطقة الصناعية الثانية: تقع بمدينة الفيوم الجديدة، وهي تتبع المجتمعات العمرانية الجديدة.

كما كان لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م عاملاً مهماً في جذب العديد من الاستثمارات الصناعية بصفة عامة عن طريق حزمة من الحوافز، ملحق (٢).

٣. رأس المال:

يعتبر رأس المال ذو أهمية كبرى في الصناعة الحديثة، حيث يعد أحد العناصر الهامة التي تحتاجه التنمية الصناعية؛ لكي تتمكن من الاستمرار كمصدر للدخل في المستقبل، ويمكن الحصول عليه إما من مشاركة القطاع الخاص غي عمليات التنمية الصناعية، أو من جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في عمليات التنمية الصناعية(٣).

(١) فؤاد محمد الصقار (١٩٨٠): الجغرافيا الصناعية في العالم، منشأة المعارف الإسكندرية ص٩٨.

(٢) على وهب (١٩٨٦): الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ص٢٦٩.

(3) Kirkpatrick. C.N, and others: Industrial Structure and Policy in Less- Developed Countries, George Allan & Unwin London 1984, P.142.

بلغ رأس المال المستثمر بالصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ما يزيد على نحو مليار جنيه عام ٢٠٢٢م وهو ما يوضحه جدول (١٣) توزيع الاستثمارات الصناعية على هياكل الصناعات الغذائية بالمحافظة، وجاءت صناعة منتجات البلاستيك في مقدمة الهياكل الصناعية استثمارًا بالمدينة.

جدول (١٣) التوزيع الجغرافي لرأس المال المستثمر للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم عام ٢٠٢٢

النشاط	التكاليف الاستثمارية		الرتبة
	القيمة	%	
صناعة السكر	٧٨٩٢٩٥	٥٧	١
تعليب وحفظ الفواكه	٢٠٨٤٨٣	١٥	٢
صناعة الزيوت النباتية	٩٨١٣٥	٧,١	٣
صناعة الإعلاف	٨٥١٨١	٦,٢	٤
منتجات المخابز	٧٠٥٦٨	٥,١	٥
صناعة طحن الغلال	٦٤٠٠٩	٤,٦	٦
صناعة موادغذائية أخرى	٤٦١٥٨	٣,٣	٧
صناعة الألبان ومنتجاتها	٩٤٠٣	٠,٧	٨
مياه غازيه	٣٩٢١	٠,٣	٩
صناعة منتجات التبغ	٢٥٧٨	٠,٢	١٠
صناعة الحلويات	٦٠٥	٠	١١
الجملة	١٣٧٨٣٣٦	١٠٠	٠

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، الإدارة العامة للمناطق الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة ٢٠٢٣. وملحق (١).

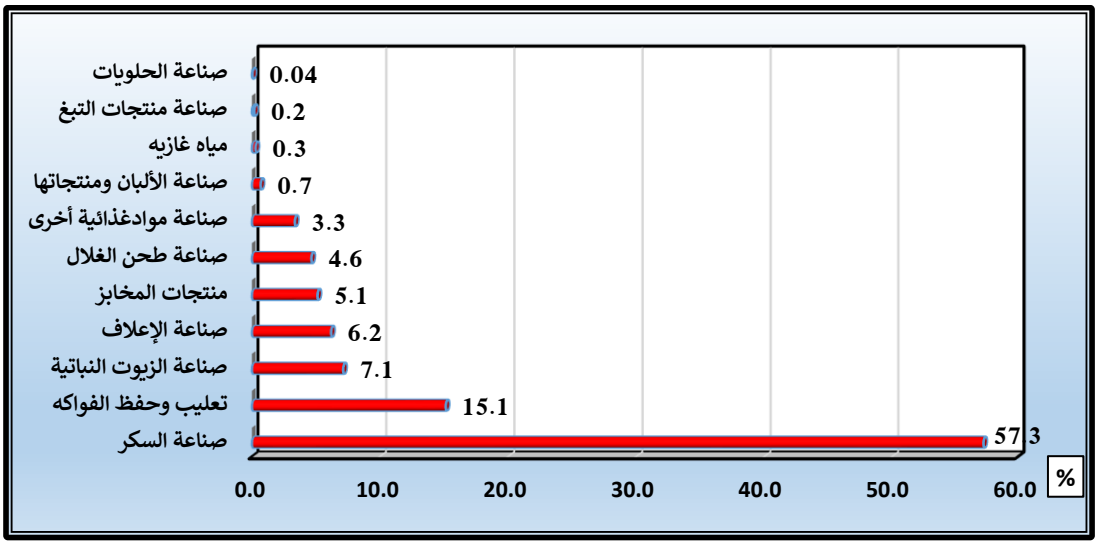

شكل (٩) التوزيع الجغرافي لرأس المال المستثمر للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م

يتضح من الجدول (١٣) والشكل (٩) ما يلي:

- استحوذت صناعة السكر المركز الأول من حيث رأس المال بنحو ما يزيد على ٧٨٩ مليون جنيه أي ما يوازي ٥٧,٣٪ أي أكثر من نصف رأس المال المستثمر في الصناعات الغذائية بالمحافظة، ويرجع ذلك إلى ضخامة المعدات والآلات والماكينات المستخدمة واستخدام التكنولوجيا المتقدمة في عمليات الإنتاج المختلفة، فضلاً عن أن هذه الصناعة تحتاج إلى عمالة كثيرة.
- جاءت صناعة تعليب وحفظ الفواكه والخضر في المركز الثاني بنصيب أكثر من ٢٠٨ مليون جنيه بنسبة ١٥,١٪ أي ما يقرب من خمس الاستثمارات في الصناعات الغذائية بالمحافظة، يليها صناعة الزيوت النباتية في المركز الثالث بنسبة ٧,١٪، ثم صناعة الأعلاف بنسبة ٥,١٪ من جملة الاستثمارات في الصناعات الغذائية بالمحافظة.
- جاءت صناعة أربع صناعات وهي (صناعة الألبان، والمياه الغازية، والتبغ، والحلويات) في المراكز الأربع الأخيرة، حيث جاء في مقدمتها صناعة الألبان بنسبة ٠,٣٪، بينما جاءت صناعة الحلويات في المركز الأخير بنسبة ٠,٠٤٪ من جملة الاستثمارات في الصناعات الغذائية بالمحافظة.

٤. الأيدي العاملة:

تعتبر الأيدي العاملة العنصر البشري الحيوي المسئول عن الأداء في العمليات الصناعية، ويمكن القول بأنها تمثل الأساس الذي يجسد عنصرًا مهمًا من عناصر الجذب الصناعي المباشر للتوطن الصناعي، كما يلاحظ أن أجور العمال تتفاوت من إقليم إلى آخر، وخاصة بين المناطق الريفية والحضرية، وتتوقف أجور العمال في أي منطقة على عدد العمال، ومهارة العمال الذين تتطلبهم نوع الصناعة نفسها، ومدى المنافسة بين العمال في المنطقة[١]، وعادة ما تتوافر الأيدى العاملة بمختلف المهارات في المناطق الكبيرة مما يجعلها مواقع مناسبة للصناعة التي تحتاج إلى أيدى عاملة كثيرة بالمقارنة بالمناطق الريفية المحدودة [٢].

ويتضح من الجدول (١٤) والشكل (١٠) توزيع العمالة وأجورها بمحافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م على نحو ما يلي:

- جاءت صناعة (منتجات المخابز) في المرتبة الأولى من حيث جملة عمالة الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم حيث استوعبت نحو ١٩,٢٪ من أي ما يقرب من خمس جملة العاملين بالصناعات الغذائية في محافظة الفيوم ٢٠٢٢م، وعلى الرغم من استحواذها على المرتبة الأولى في عدد العمال

(١) محمود محمد سيف (١٩٨٥): المواقع الصناعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص٩٩.

(2) Bule, B., The location of Manufacturing Industry, Hon Kong, 1981, p.34.

إلا انها جاءت في المرتبة السادسة من حيث قيمة الأجور والتي بلغت ٧٪ من جملة أجور العاملين بالصناعات الغذائية.

جدول (١٤) توزيع العمالة وأجورها حسب هياكل الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم عام ٢٠٢٢م

النشاط	عدد العمال		الأجور	
	عدد	%	القيمة بالألف جنيه	%
تعليب وحفظ الفواكه	٣٢٦	٩,١	٤١٣٥	١٧,٤
صناعة الحلويات	٩٦	٢,٧	١٠٤	٠,٤
صناعة الإعلاف	٢١٩	٦,١	٢٢٦٥	٩,٥
صناعة الألبان ومنتجاتها	١٣٣	٣,٧	٨٨٣	٣,٧
صناعة السكر	٦٧٦	١٩	٦٢٠٥	٢٦,١
صناعة الزيوت النباتية	٢٩١	٨,٢	٣٠٤٤	١٢,٨
مياه غازيه	٢٨١	٧,٩	٦٦٨	٢,٨
صناعة منتجات التبغ	٥٥	١,٥	٣٧٠	١,٦
صناعة موادغذائية أخرى	٢٧٦	٧,٧	١٨٢٣	٧,٧
صناعة طحن الغلال	٥٢٥	١٤,٧	٢٥٩٠	١٠,٩
منتجات المخابز	٦٨٥	١٩,٢	١٦٥٣	٧
الجملة	٣٥٦٣	١٠٠	٢٣٧٤٠	١٠٠

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، إدارة تكنولوجيا ونظم المعلومات، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢م. الدراسة الميدانية

- جاءت صناعة (السكر) في المرتبة الثانية، حيث يعمل بها نحو ١٩٪ من جملة العاملين في محافظة الفيوم، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الأجور لهذه الصناعة، والتي جاءت في المرتبة الأولى بنسبة ٢٦,١٪ بسبب إقبال العمال لهذه الصناعة وتوفير العديد من الخدمات لهم منها: الخدمة الصحية، والوجبات الغذائية، وعائد مادي لهم، وضخامة مصانعها التي تحتاج إلى العديد من العمال.
- واحتلت صناعة (طحن الغلال) المرتبة الثالثة من حيث عدد العمال بنسبة ١٤,٧٪ من جملة العاملين بالصناعات الغذائية، وفي المرتبة الرابعة من حيث قيمة الأجور بنسبة ١٠,٩٪، وتحتاج مطاحن السلندرات إلى نوعين من العمالة الماهرة (الفنيين) والعمالة العادية، فالأولى: لتشغيل

الماكينات الخاصة بتنظيف القمح وغسله ثم طحنه ومراقبة جودة الصناعة، والثانية: لتحميل القمح ونقله ثم تحميل الدقيق لتوزيعه على أصحاب المخابز.

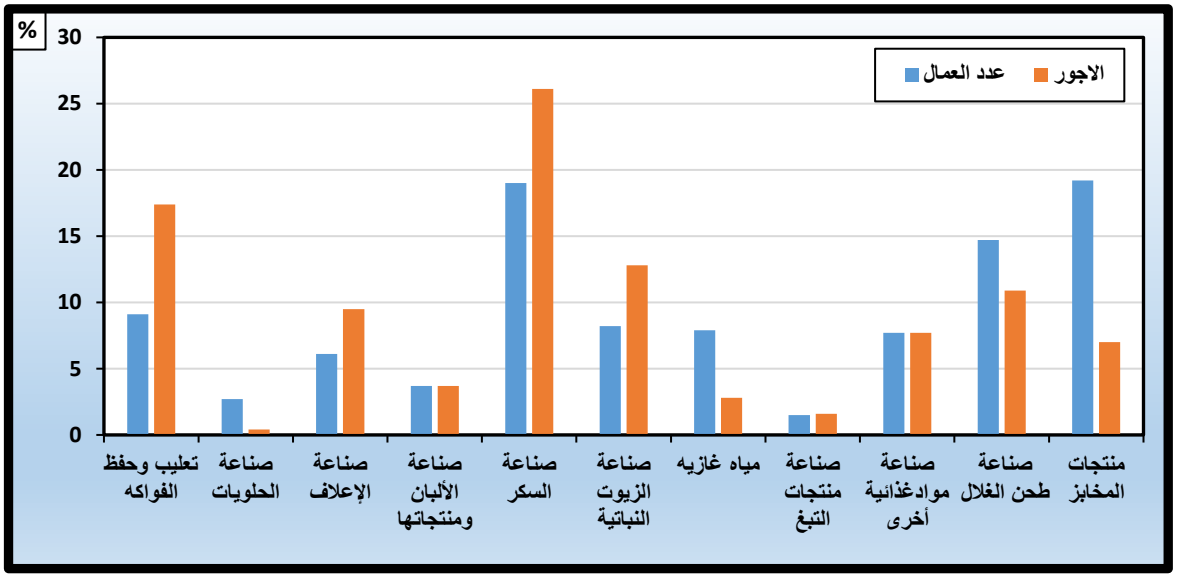

شكل (١٠) التوزيع النسبي لعدد العمال وأجورهم بهياكل الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

- جاءت صناعة (تعليب وحفظ الفواكه والخضروات) في المرتبة الرابعة من حيث عدد العمال بنسبة ٩,١٪، وفى المرتبة الثانية من حيث الأجور ١٧,٤٪ ويرجع ذلك إلى أن هذه الصناعة منتشرة في مراكز المحافظة وبالأخص في مركز (الفيوم).
- جاءت صناعة (الزيوت النباتية) في المرتبة الخامسة من حيث عدد العمالة بنسبة ٨,٢٪، وفي المرتبة الثالثة من حيث الأجور بنسبة ١٢,٨٪ من قيمة الأجور، بينما جاءت صناعة (التبغ) في المرتبة الأخيرة من حيث عدد العمال بنسبة ١,٥٪ من جملة عدد العاملين في الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم، وبنسبة ١,٦٪ من قيمة الأجور، ويرجع ذلك لضعف الطلب عليها من قبل السكان.

مما سبق نستنتج: إقبال العمال للعمل في صناعة السكر وحفظ وتعليب الفاكهة والخضروات وذلك لارتفاع الأجور بهذه الصناعات، ولوحظ انخفاض العمالة في باقي الصناعات بسبب قلة الأجور.

٥. السوق:

الصناعة تحتاج أسواق لتصريف منتجاتها، سواء كان هذا التصريف محليا أو خارجياً عن طرق التصدير، لذلك يعد السوق عاملاً مهما في اختيار المواقع الصناعية وتوطنها بالسوق أو بالقرب منه حيث يترتب على ذلك وفرة في تكلفة النقل وقد يكون له الأثر الذى يزيد عن أي عامل من عوامل الإنتاج الأخرى من المواد الخام ورأس المال والقوى العاملة[١].

(١) محمود سيف، مرجع سبق ذكره، ص١٦٧.

وبوجه عام كلما ضعف تأثير عاملي المادة الخام والطاقة المحلية على توطن المصنع أصبح تأثير عامل السوق أقوى على توطن الصناعة(١).

يختلف السوق من مكان إلى آخر سواء على المستوى المحلى أو الدولي من حيث: ازدحام السكان وكثرتهم العددية، وعلى مستوى المعيشة للسكان مما له أثر واضح على القدرة الشرائية.

وتتميز محافظة الفيوم بتعدد أسواقها، وذلك لقربها من القاهرة الكبرى حيث الكثرة العددية للسكان، وأيضاً ارتفاع مستوى المعيشة حيث تعد سوقاً ضخمة لاستهلاك المنتجات الصناعية التي تنتجها مصانع المحافظة، كما أن السوق في محافظة الفيوم يتمثل في عدة جوانب منها سكان المحافظة الذى بلغ عددهم ٣,٦ ملايين نسمة عام ٢٠١٧، ويشكل سكان الحضر منهم ٢٣٪ في حين يشكل سكان الريف منهم ٧٧٪، وبالتالي فإن غالبية السكان من الريف، ويمكن أن يكون ذلك انعكاس على السوق الشرائي للمنتجات الصناعية؛ حيث أن هناك بعض السلع يزداد الطلب عليها في المناطق الحضرية مثل: الخضر، والفواكه المحفوظة، ومنتجات المخابز، وبعض السلع الترفيهية مثل: الحلويات، وغيرها والتي يكون لها سوق في المناطق الريفية، كما تعد الثروة الحيوانية من أبقار وجاموس وأغنام وماعز وإبل والدواجن سوقًا لصناعة الأعلاف وأيضًا بعض المصانع تمثل سوقًا لمنتجات مصانع أخرى مثل: مصانع العلف التي تعد مخلفات المعاصر مثل: الكسب والمولاس وغير ذلك من الصناعات التي تعد منتجاتها خامات لصناعات أخرى.

ويتسع سوق الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم حيث تعد المخابز مستهلكًا مباشرًا لصناعة طحن الحبوب وتقدر الكمية التي تستهلكها المخابز من مطاحن المحافظة ٢٥٠ طنًا يوميًا، وكذلك توطنت المخابز والحلويات والفطائر في الأسواق حتى تتمكن من توزيع منتجاتها طازجة ومحتفظة بخصائصها، وتعتمد صناعة الحلوى في تسويق منتجاتها على سكان محافظة الفيوم، أما ثلاجات الحفظ فتقوم بتخزين منتجات الخضر والفاكهة واللحوم والجبن والألبان لطرحها بالأسواق، وكذلك صناعة الزيوت النباتية يتم توزيع الزيوت على التموين التابع للقطاع العام، أما القطاع الخاص فتتوطن بالقرب من السوق حتى لا تتلف.

وخلاصة القول فإن الطلب على المنتج يختلف من مكان لآخر وفقًا لطبيعة المنتج والعدد والنوع وتوزيع المستهلكين أنفسهم.

(1) Bale, B.Th. Location of Manufacturing Industry op.cit.1981, p.34.

٦. النقل:

تلعب طرق النقل دورًا هاما في تحديد وانتشار صور الإنتاج المختلفة، حيث تتطلب العملية الإنتاجية مدخلات ومخرجات سواء كانت محلية من داخل المحافظة أو من خارجها، وتوفير ذلك يتوقف إلى حد كبير على طرق النقل، والتي ساعدت على الربط بين مناطق الإنتاج بأنواعه المختلفة وبين مناطق الاستهلاك(١).

وتمتلك محافظة الفيوم شبكة جيدة من الطرق الداخلية حيث تأخذ الشكل الإشعاعي متخذة من مدينة ومركز الفيوم نقطة الأصل التي تتفرع منها مجموعة الطرق إلى المراكز الخمسة الأخرى التي تتوزع بشكل دائري حول مركز الفيوم ومنها إلى المحافظات المجاورة.

يوضح جدول رقم (٨) أعداد أطوال الطرق على مستوى المحافظة، ومنه نلاحظ الفارق الكبير بين أعداد وأطوال الطرق الترابية وبين الطرق المرصوفة حيث تمثل الترابية ١٥,٨% في حين تمثل المرصوفة ٨٤,٢% من جملة أطوال الطرق بالمحافظة، ونلاحظ أيضًا أن أكثر المراكز امتلاكا للطرق الترابية مركز إطسا وأقلها هو مركز يوسف الصديق الذي يحتل المركز الأول من حيث أطوال الطرق المرصوفة، حيث سجل ٢٩٠ كم منها، في حين جاء مركز سنورس أقل المراكز.

جدول (١٥) التوزيع الجغرافي لأطوال الطرق البرية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

المركز	الطرق البرية (كم)				الجملة	نسبة المرصوف
	مرصوف	%	ترابية	%		
الفيوم	٢٤٤	١٩,٥	٢٧	٢٦,٦	٢٧١	٩٠
سنورس	١٢٥	١٠	٩	٨,٩	١٣٤	٩٣
ابشواي	١٦٤,٥	١٣,٢	٨	٧,٩	١٧٢,٥	٩٥
اطسا	٢٤٦	١٩,٧	٤٦,٥	٤٥,٨	٢٩٢,٥	٨٤
طامية	١٨١	١٤,٥	٩	٨,٩	١٩٠	٩٥
يوسف الصديق	٢٩٠	٢٣,٢	٢	٢	٢٩٢	٩٩
الجملة	١٢٥٠,٥	١٠٠	١٠١,٥	١٠٠	١٣٥٢	٩٢

المصدر: محافظة الفيوم، مديرية الطرق والنقل، بيانات منشورة، ٢٠٢٢/٤/١٥.

- شبكة الطرق المرصوفة:

وهي التي تربط محافظة الفيوم بالمحافظات المجاورة، وكذلك محافظات الجمهورية المختلفة، أو التي تخترق محافظة الفيوم، وتتبع الهيئة العامة للطرق والكباري، ويبلغ طول هذه الطرق ٣٨١ كيلومتر،

(١) فهيمة عبد الله خليل العوامري (١٩٨٩): جغرافية الغذاء في محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ص٤.

أي بنسبة ١٩,٤٪ من إجمالي أطوال الطرق في المحافظة، ويقع على عاتق هذه الطرق عبء نقل المواد الخام إلى المصانع، ثم نقل المنتجات الصناعية إلى الأسواق، وأهم هذه الطرق والتي يوضحها الشكل رقم (٤) هي[١]:

- طريق القاهرة/الفيوم: وهو طريق رئيسي يتكون من أربع حارات تتوسطه جزيرة ويبلغ طوله ٨٩ كيلومتر، ويربط القاهرة بالفيوم، ويعد هذا الطريق من أهم المداخل الشمالية لمحافظة الفيوم، ويبدأ من أهرامات الجيزة إلى كوم أوشيم على حافة المنخفض، ويخدم هذا الطريق مصنع استخراج الأملاح بالمحافظة.
- طريق الفيوم/السيليين/قارون: ويربط مدينة الفيوم بشاطئ بحيرة قارون، وفي الشمال الغربي من المحافظة، وهو طريق من حارتين تحيط به الأراضي الزراعية من الجانبين، ويخدم أيضاً مصنع الأملاح بالمحافظة.
- طريق الفيوم/بني سويف: ويربط مدينة الفيوم بوادي النيل عند مدينة بني سويف، وطوله ٤٥ كيلومتر، وهو يتكون من حارتين، وتحيط به الأراضي الزراعية من الجانبين وكذلك المجاري المائية والقرى في محافظة الفيوم وبني سويف.
- الطريق الصحراوي القاهرة/أسيوط (غرب النيل): ويمر هذا الطريق في الجانب الشرقي لمحافظة الفيوم، ويتكون من أربع حارات، ويبدأ من طريق الفيوم/القاهرة الصحراوي عند دهشور عند الكيلو ٣٣، ويبلغ إجمالي طوله ٣٤٧ كيلومتر[٢].
- طريق ٦ أكتوبر/كوم أوشيم الغربي: ويبلغ طوله ٥٠ كم ويقع على بعد ٨ كم غرب طريق الفيوم/القاهرة الصحراوي الحالي، وهو يخدم المجتمعات الصناعة بكوم أوشيم ومدينة ٦ أكتوبر، كما يمكن أن يلعب هذا الطريق دوراً لا بأس به في توزيع منتجات الأملاح الخاصة بشركة إميسال وخاصةً إلى محافظتي الجيزة والقاهرة.

هذا بالإضافة إلى الطرق التي تربط حاضرة المحافظة (وهي مدينة الفيوم) بعواصم المراكز، وهذه الطرق بعضها يتبع مديرية الطرق والنقل، والبعض الآخر يتبع الهيئة العامة للطرق والكباري، ويبلغ طول هذه الشبكة ١٢٥٠ كيلومتر، وهو يمثل نحو أكثر من ثلثي (٨٤,٢٪) أطوال الطرق الموجودة في

(١) حسام الدين جاد الرب: بعض ملامح الخريطة الصناعية لمحافظة الفيوم، مجلة مركز البحوث الجغرافية الكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد السابع، مدينة السادات، مارس ٢٠٠٥، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٩.

(٢) محمد صدقي الغماز: شبكة الطرق البرية المرصوفة بين المراكز الحضرية بمحافظة الفيوم، دارسة كمية تحليلية، مجلة بحوث الآداب، جامعة المنوفية، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٩٠، ص ص ١١٨ – ١١٩.

المحافظة، وقد ساهم وجود هذه الطرق في سهولة الحركة وسهولة نقل الخامات إلى مواقع الإنتاج ونقل منتجات تلك المواقع إلى السوق الاستهلاكي سواء في المحافظة أو المحافظات المجاورة، بالإضافة إلى سهولة إمكانية الوصول إلى المنشئات الصناعية.

خامساً: التركيب الحجمي للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم:

تم الاعتماد في دراسة التركيب الحجمي للصناعات الغذائية في محافظة الفيوم على أساس تقسيم المصانع إلى خمس فئات بناء على عدد العمال طبقاً لتقسيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والذي يقسم المصانع إلى خمس فئات حجمية، كما يتضح من الجدول (١٦).

جدول (١٦) أحجام منشآت الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

الفئات الحجمية	المصانع		العمال		الإستثمارات		متوسط حجم المصنع
	عدد	%	عدد	%	ألف جنيه	%	
الفئة الصغيرة	٧٥	٧٥,٨	٨٢٩	٢٣,٥	١٨٤٢٥٠	١٣,٤	١١
الفئة المتوسطة	٢٠	٢٠,٢	١١٣٢	٣٢,١	٢٦٢٥٩١	١٩,١	٥٧
الفئة الكبيرة	٣	٣,٠٣	٨٩١	٢٥,٣	١٤٣٤٩٥	١٠,٤	٢٩٧
الفئة الضخمة	١	١,٠١	٦٧١	١٩	٧٨٨٠٠٠	٥٧,٢	٦٧١
الجملة	٩٩	١٠٠	٣٥٢٣	١٠٠	١٣٧٨٣٣٦	١٠٠	–

المصدر: من عمل الباحثة اعتمادًا على بيانات من الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ٢٠٢١م.

وكما ذكرنا من قبل أنه تم تجاهل المصانع القومية الأقل من ١٠ عمال باعتبارها تمثل ورش حرفية، وقد تبين من بيانات الجدول التالي تصدر الفئات الحجمية الصغيرة وهي أكبر الفئات الحجمية انتشاراً، حيث تنتشر في جميع مراكز المحافظة وقد شكلت ٧٥,٨٪ أي ما يعادل ثلاثة أرباع عدد مصانع الصناعات الغذائية بمنطقة الدراسة، وقد بلغ متوسط حجم المصنع لهذه الفئة ١١ عاملاً، يليها فئة المصانع المتوسطة، والتي شكلت ما يزيد عن خُمس مصانع الصناعات الغذائية بمنطقة الدراسة بمتوسط حجم للمصنع بلغ ٥٧ عاملاً، بينما جاءت فئة المصانع الكبيرة والضخمة الأقل انتشاراً بمنطقة الدراسة حيث شكلت ٣٪ و١٪ على الترتيب وبمتوسط حجم للمصنع بلغ ٢٩٧ و٦٧١ عاملاً.

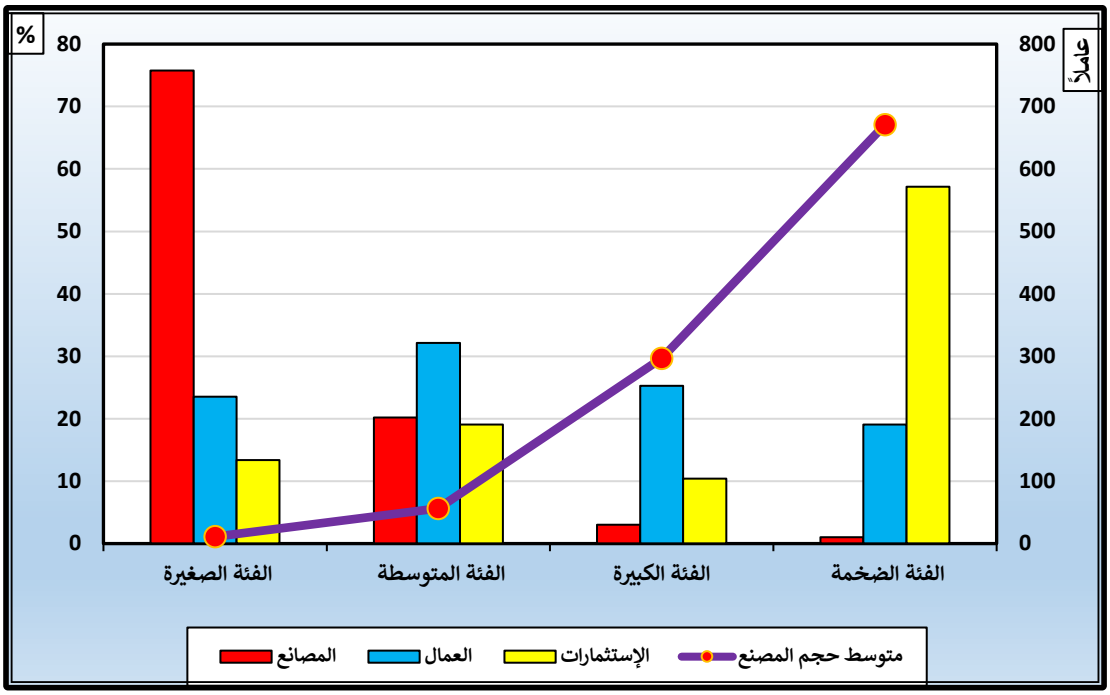

شكل (١٢) أحجام منشآت الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٢م

سادساً: التحليل الكمي لمواقع الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم:

١. قياس حجم الصناعات الغذائية:

يتباين حجم الصناعات الغذائية في محافظة الفيوم من مركز لآخر، وذلك من حيث الكم الصناعي، الذى يهدف إلى إبراز حجم الصناعة وأهميتها في المركز الإداري، حتى يمكن مقارنته بالكم الصناعي بمركز آخر، ومعرفة مراكز تركز أو تخلخل الصناعة، فكلما زاد الكم الصناعي في مركز ما كانت الصناعة أكثر تركزاً، والعكس كذلك، ويستخدم في قياس الكم الصناعي أحد المعايير التالية: القيمة المضافة من الصناعة، والطاقة المستهلكة في الصناعة، وعدد عمال الصناعة، وجملة أجور عمال الصناعة في كل مركز إداري مع مقارنته بالرقم القياسي Index العام للمحافظة، ويفضل أن يكون الاعتماد على أكثر من معيار حتى تكون النتائج أكثر دقة من استخدام معيار واحد(١).

وفى قياس حجم الصناعة Size أو الكم الصناعي Magnitude في مراكز محافظة الفيوم يكون الاعتماد على المعايير الثلاثة التالية: عدد المصانع وعدد عمال الصناعة، ورأس المال المستثمر في الصناعة، بكل مركز إداري، ثم إيجاد الرقم القياسي العام كمعيار.

وحيث إن الصناعات الغذائية تنتشر في خمسة مراكز إدارية، وعدد منشآت الصناعات الغذائية ٩٩ منشأة صناعية، فيكون الرقم القياسي لعدد المصانع هو بقسمة عددهم على عدد المراكز الإدارية

(1) Thompson J.H., Some Theoretical Considerations for Manufacturing Geography, Economic Geography. October 1966, pp. 357-359.

التي تنتشر بها الصناعات الغذائية، ويكون الناتج نحو ١٩,٨، وبنفس المثل في عدد العمال حيث يكون الرقم القياسي ٧١٦,٢ عاملاً، والرقم القياسي لرأس المال المستثمر هو ٢٥٥٣٤٦,٥ ألف جنيه، وبعد أن تم الحصول على الأرقام القياسية للمعايير الثلاثة على مستوى محافظة الفيوم تطبق المعادلات الثلاثة التالية على كل مركز إداري على حدة وهي:

(س) = عدد المصانع في المنطقة الإدارية ÷ الرقم القياسي للمصانع × ١٠٠
(ص) = عدد العمال في المنطقة الإدارية ÷ الرقم القياسي للعمال × ١٠٠
(ع) = رأس المال في المنطقة الإدارية ÷ الرقم القياسي لرأس المال × ١٠٠

ونضع نتائج هذه المعادلات الثلاث في جدول لكل مركز إداري ونجمع نتائجها ونقسمها على ثلاثة ليكون المتوسط، ثم نتبين في أي فئة يكون الكم الصناعي للمركز الإداري طبقاً لفئات الصناعة على المستوى العالمي كما يتضح من الجدول (١٧) والشكل (١٣) والذي يتضح منه ما يلي:

- لم يتمثل في محافظة الفيوم مراكز تقع في الفئة من الأولى إلى الرابعة من حيث الكم الصناعي على المستوى العالمي، ويرجع ذلك لعدم توافر عناصر الإنتاج.
- استحوذت ثلاثة مراكز وهي (طامية، الفيوم، إطسا) المراكز الأول من حيث الكم الصناعي على المستوى المحلي، والخامس على المستوى العالمي من ١٠٠-١٩٩٪، وحقق مركز طامية أعلى قيمة بنصيب ١٧٠,٨٪ نتيجة وجود المنطقة الصناعية بكوم أوشيم، يليها مركز الفيوم بحجم صناعي بلغ ١٥١,٨٪ نتيجة وجود المنطقة الصناعية بالفيوم الجديدة، وأخيراً مركز إطسا بحجم صناعي بلغ ١٤٦,٩٪ نتيجة وجود مصنع السكر.
- جاء مركزي أبشواي وسنورس في المركز الثاني من حيث الكم الصناعي على المستوى المحلي بأقل من ٢٠٪، وحقق المركز الثامن على المستوى العالمي من ١٢-٢٤٪، حيث سجلا (١٦,٤ و١٤,١) على الترتيب.

جدول (١٧) حجم الصناعات الغذائية بمراكز محافظة الفيوم ٢٠٢٢م

المركز	% من متوسط عدد المصانع (س)	% من متوسط عمال الصناعة (ص)	% من متوسط رأس المال (ع)	حجم الصناعة س+ص+ع /٣	المحلي	العالمي(*)
مركز الفيوم	٢٧٢,٧	١٤٧,٢	٣٥,٥	١٥١,٨	٢	الخامسة
مركز طامية	١٧١,٧	٢٠١,٧	١٣٩	١٧٠,٨	١	الخامسة
مركز أبشواي	١٥,٢	٢٧,٥	٦,٤	١٦,٤	٤	الثامنة
مركز أطسا	٢٠,٢	١٠٧,٤	٣١٣,٢	١٤٦,٩	٣	الخامسة
مركز سنورس	٢٠,٢	١٦,٣	٥,٩	١٤,١	٥	الثامنة
الإجمالي	٩٩	٣٥٦٣	١٢٧٦٧٣٢,٥	–	–	–

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة إعتماداً على بيانات الجدول (٥).

(*)

الفئات	الكم الصناعي	الفئات	الكم الصناعي
الأولى	+١٦٠٠	السادسة	٥٠–٩٩
الثانية	٨٠٠–١٥٩٩	السابعة	٢٥–٤٩
الثالثة	٤٠٠–٧٩٩	الثامنة	١٢– ٢٤
الرابعة	٢٠٠–٣٩٩	التاسعة	٦–١١
الخامسة	١٠٠–١٩٩	العاشرة	أقل من ٦

Source: Thompson j.H.A new method of measuring manufacturing.op.cit. p.420-418.

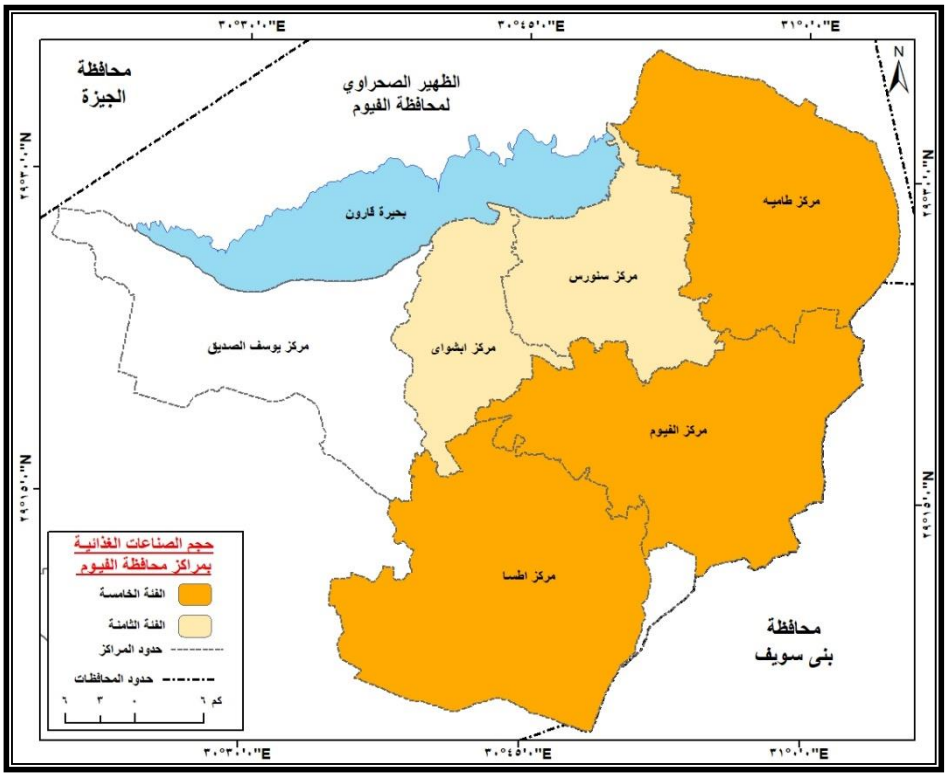

المصدر: الجدول (١٣)

شكل (١٣) فئات حجم الصناعات الغذائية بمراكز محافظة الفيوم طبقاً للمستوى العالمي ٢٠٢٢م

سابعاً: مشكلات الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم:

تعاني الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم من عدة مشكلات من أهمها: نقص المواد الخام، فضلاً عن مشكلات العمالة ومشكلات رأس المال، وتخلف المستوى التقني وانخفاض الإنتاجية، ومشكلات تصريف المنتج، وانقطاع التيار الكهربائي، ومشكلات التلوث البيئي، وغيرها من المشكلات التي تواجه الصناعات الغذائية بالمحافظة وذلك طبقاً لما تم رصده من الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٢/٩م.

١. نقص الخامات وارتفاع أسعارها:

تمثل المادة الخام العنصر الأساسي في عملية التصنيع، وتُعد مشكلة نقص الخامات من المشكلات التي تعانى منها الصناعات الغذائية في منطقة الدراسة كونها لا تفي باحتياجات الصناعة طوال العام- أي أنها موسمية وتتأثر بشدة الظروف المناخية، فالمادة الخام الزراعية متاحة فقط في فترة معينة مما يؤدى إلى مشاكل متعلقة بالعرض والطلب، بالإضافة إلى أن المنتجات الغذائية قابلة للتلف فهي تتطلب التغليف جيدًا(١)، بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعارها، والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع المنتجات الصناعية.

ولعل من أبرز الصناعات التي تتأثر بموسمية المادة الخام تعانى بعض الصناعات الغذائية من نقص الخامات في بعض فترات السنة ؛ لكونها لها مواسم معينة يزداد فيها إنتاج هذه الخامات مثل: صناعة سكر البنجر حيث يعمل المصنع لمدة ثمانية شهور منها شهرين لإنتاج السكر الخام والباقي لتكرير السكر، كذلك صناعة ضرب الأرز، وهي أيضاً من الصناعات الموسمية، والتي تعتمد على محصول الأرز النيلي الذي يزرع بالمحافظة، وتعاني من ارتفاع أسعار الأرز الشعير وعدم كفايته، وإلغاء نظام التسويق التعاوني، ومشكلة عودة الدعم، والتسويق، وعدم كفاية العمالة، ومنافسة فراكات الأرز الأهلية، وتعمل مضارب الأرز فترة محددة تبدأ بعد حصاد المحصول، وكذلك صناعة منتجات الألبان التي تزداد فيها كميات اللبن شتاءً لولادة الحيوانات، وصناعة حفظ الخضراوات والفاكهة حيث لا تتوافر الخضر والفواكه سوى في مواسم محددة من السنة.

أما عن ارتفاع أسعار الخامات: فتتسم غالبية الخامات الصناعية سواء المحلية أم المستوردة في ظل ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية، وفى ظل موجات التضخم الداخلية بارتفاع أسعارها بصورة مستمرة، ولاشك أن هذا يؤثر على تكاليف الإنتاج الصناعي بالزيادة أيضًا، مما ينعكس بدوره على ارتفاع أسعار الخامات النهائية، وعدم قدرتها على المنافسة في ظل المنتجات المستوردة الجيدة والرخيصة **فمثلاً**

(1) Endang Retno Wedowati, et. al., PRODUCTION SYSTEM IN FOOD INDUSTRY, international conference on operations and supply Chain management, Bali, 2014, p. 277.

تعانى صناعة الزيوت النباتية من ارتفاع أسعار الخامات (زيت النخيل) المستورد من ماليزيا وارتفاع سعر الطن منه الذى وصل إلى ٧٠ ألف جنيه بسبب منافسة شركات الزيوت الأخرى في الحصول على الزيت المستورد من ناحية، ولضعف القدرة المالية الشرائية من ناحية أخرى(١). وكذلك بالنسبة لصناعة ضرب الأرز نظرًا لمنافسة الفراكات الأهلية لها واحتكار بعض التجار للأرز الشعير من خلال تخزينه ورفع أسعاره، مما أدى لارتفاع أسعار الأرز الأبيض في مضارب القطاع العام وصعوبة منافستها لمنتجات مضارب القطاع الخاص والفراكات الأهلية الرخيصة الثمن(٢)، كما تعانى مصانع الأعلاف من قلة بعض الخامات، وتذبذب بعض الخامات المستوردة كالذرة الصفراء زيادة على ذلك شدة المنافسة بين شركات الأعلاف في الحصول على هذه الخامات، كذلك تعانى صناعة المكرونة من ارتفاع أسعار خاماتها (الدقيق) وعدم توافره باستمرار(٣)، وبالنسبة لصناعة الحلوى فإنها تواجه مشكلة الارتفاع المستمر في أسعار خامات ومستلزمات الإنتاج الخاصة بها من ارتفاع أسعار الدقيق، والزيوت النباتية، والألبان المجففة، والسكر، ومحسنات الدقيق، ومكسبات النكهة، والسكر الذى يتزايد الاعتماد عليه بشكل كبير في صناعة الحلوى فضلاً عن ارتفاع أسعار عبوات التعبئة والتغليف نظرًا لاستيراد العبوات الورقية من الخارج مما يؤثر في النهاية على ارتفاع تكلفة المنتجات، ويرجع ذلك كله لتحرير سعر الصرف، وبالتالي ارتفاع سعر الدولار، واستيراد معظم المواد الخام من الخارج بالإضافة إلى تدهور الأحوال الاقتصادية التي تمر بها البلاد مما كان له بالغ الأثر في ارتفاع الأسعار بوجه عام، ومنتجات الصناعات الغذائية بوجه خاص باعتبارها أهم السلع الاستهلاكية للسكان.

٢. مشكلات العمالة:

تعد العمالة أحد محاور التنمية الاقتصادية بوجه عام، والصناعية بشكل خاص، وأن أية مشكلات بها سوف تؤدي إلي تعثر التنمية كثيراً، وعلي الرغم من ارتفاع معدلات النمو السكاني في محافظة الفيوم، ووفرة الأيدي العاملة التي يحتاجها قطاع الصناعة في المحافظة، إلا أن الصناعات الغذائية تحتاج الى عمالة مدربة وماهرة في نفس الوقت، وتعاني المحافظة من نقص في الأيدي العاملة المدربة وتفتقد إلي المهندسين والحرفيين والمستويات المتوسطة في الإنتاج لهذه الصناعة، وقد أدى افتقار المحافظة إلي مثل هذه المهارات الفنية، فضلاً عن هجرة الكفاءات والمهارات من العمالة إلي الأسواق

(١) من نتائج الدراسة الميدانية لمصانع الزيوت النباتية بالمحافظة.
(٢) من نتائج الدراسة الميدانية لمضارب القطاع العام بالمحافظة.
(٣) من نتائج الدراسة الميدانية.

الخارجية إلي انخفاض الكفاءة الانتاجية في العديد من قطاعات الصناعات الغذائية كما في شركات المطاحن، ومصانع الأعلاف والمياه الغازية.

- قلة العمالة المدربة على أحدث الأجهزة والمعدات للارتفاع بمستوى جودة الإنتاج.
- انخفاض الأجور والمرتبات مع عدم كفايتها للمتطلبات المعيشية ومواجهة ارتفاع الأسعار مما أدى إلى تسرب العمالة الماهرة إلى الخارج بحثًا عن الأجور المرتفعة، بالإضافة إلى انخفاض الأجور في القطاع العام الذي أدى إلى هجرة العديد من العمالة إلى مصانع القطاع الخاص والتي تتميز بالأجور المرتفعة.
- عدم إحساس العامل بالأمان داخل مصانع القطاع الخاص خوفًا من طرده في أي وقت، مما يؤدي إلى عدم انتمائه لهذه المصانع، وبالتالي يؤدي إلى تركه للعمل والسفر للخارج.
- يعاني بعض العاملين بالمطاحن وبعض مصانع الأعلاف والزيوت من ضعف السمع بسبب الضوضاء الشديدة التي تحدث داخل المصنع نتيجة لتشغيل عدد كبير من الماكينات في وقت واحد، علاوة على تدهور حالتهم الصحية والإصابة ببعض الأمراض مثل: الربو، والصدر، وبالتالي يؤثر ذلك على أداء العامل الإنتاجي.
- اتجاه كثير من الشركات من تقليل أعداد العاملين بها؛ نتيجة ما تتعرض له هذه المصانع من كساد وضعف إنتاج لارتفاع أسعار الخامات وصعوبة الحصول عليها مما يجعل الكثير من هذه المصانع إما لغلق مصانعها[1] أو تقليل عدد العاملين بها أو انخفاض رواتبهم، وهذا بلا شك سيكون له آثار سلبية على مستقبل هذه العمالة التي سينتهى عملها وتتحول إلى عمالة غير منتجة ؛ لتسهم في زيادة مشكلة البطالة.

وترى الباحثة لحل هذه المشكلات ما يلي:

- العمل على رفع مستوى المهارات الفنية للعاملين، وذلك من خلال التوسع في إنشاء المدارس الثانوية الصناعية المتخصصة ومراكز التدريب المهني وخاصة في المناطق الصناعية.
- رفع أجور ومرتبات الأيدي العاملة بوجه عام بما يتناسب مع تكاليف المعيشة.
- العمل على توفير كافة الضمانات الإجتماعية للعاملين بمصانع القطاع الخاص حتى يشعر العامل بالأمان وتوفير الرعاية الصحية لهم.

[1] حيث تبين من الدراسة الميدانية التي تمت في شهر سبتمبر ٢٠٢٢م، وجود نحو ٣٠ مصنع مغلق.

٣. مشكلة رأس المال والتعثر المالي:

يمكن تقسيم رأس المال المستخدم في الصناعة إلى نوعين: الأول رأس المال الثابت: ويضم المعدات والآلات والمباني وأماكن المنشئات الصناعية، وكذلك الأرض التي تقام عليها المصانع، والثاني رأس المال المتغير: وهو عباره عن الأموال المستخدمة في شراء المعدات والآلات، والمواد الخام، وقيمة الأجور، ومن ثم فإن رأس المال بنوعيه ضروري لنشأة الصناعة وتطورها.

وتوجد علاقة وثيقة بين الاستثمار والتكنولوجيا، فتوافر رأس المال بشكل كبير يسمح باستخدام أحدث الآلات والمعدات الحديثة(١).

ويعتبر نقص رءوس الأموال من أهم المشكلات التي تعانى منها الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ، فالصناعات تحتاج إلى رأس المال في نواحي كثيرة منها: تطوير الآلات والمعدات، للحصول على المواد الخام اللازمة للصناعات ودفع أجور العمال، كل هذا يعوق نموها وتنميتها؛ مما يعرضها للاستدانة وتحملها أعباء مالية وباهظة، مما يلجأ الكثير من المشروعات الصناعية للحصول على حاجاتها من الأموال من خلال القروض المحلية من البنوك، وكثير من المنشئات المغلقة كان وراء ذلك حجز البنك عليها لعدم استطاعتها رد أموالها نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار الخامات والآلات والأجور.

تعد ظاهرة التعثر المالي من أكثر ما يؤثر على الصناعة وتنميتها، فقد كشفت الدراسة الميدانية على وجود الكثير من المصانع المغلقة بمدينة الفيوم الجديدة وكوم أوشيم، ويرجع ذلك نتيجة عدم توافر السيولة المادية لشراء المواد الخام مع صعوبة تصريف المنتجات نتيجة ارتفاع الأسعار، مما يلجأ العديد من أصحاب المصانع للجوء إلى الاستدانة من البنوك، ومع تعنت البنوك ورفضها تمويل المصانع المتعثرة يلجأ أصحاب المصانع لغلق المصنع سواء غلق كلي أو غلق جزئي.

وترى الباحثة لحل هذه المشكلة لابد من اتخاذ الدولة عدة إجراءات لإعطاء قروض لأصحاب هذه المصانع المتعثرة وتسوية ديونها مع البنوك، ومحاولة المساعدة في توفير المواد الخام بعيدًا عن الوكلاء الذين يطلبون مبالغ طائلة منهم، ومحاولة مساعدة الدولة في إنشاء أسواق جديدة سواء في الداخل أو الخارج لتصريف منتجات تلك المصانع.

(1) Merics. Gertler, Manufacturing Culture. The Institutional Geography of Industrial practice, Oxford, 2004, p. 22.

٤. مشكلة النقل:

تعاني عدد من المنشئات الصناعية بمنطقة الدراسة من القصور في وسائل النقل العامة من وإلى هذه المنشآت، ففي منطقة كوم أوشيم لا توجد وسائل خاصة بالمنطقة تربطها بالمناطق المجاورة لها، إلا باستثناء وسائل النقل التي تمر بطريق القاهرة/الفيوم، والتي تسهم في خدمة المنطقة.

ونظرًا لصعوبة وصول بعض العاملين لأماكن عملهم فقد قامت بعض المصانع بتوفير سيارات خاصة لنقل عمالها، كما في مصنع السكر والذي يقوم بنقل عماله من وإلى المصنع من نقاط تجمع، وفي حالة عدم وجود وسائل نقل عامة لنقل العمال من محل إقامتهم إلى نقاط التجمع، فإن ذلك يؤدي إما إلى تأخر العامل عن ميعاد هذه السيارات وبالتالي تأخره عن العمل أو إلى غيابه، كل ذلك يؤدي إلى انخفاض إنتاجية هذه المصانع.

كما تتأثر حركة النقل بالشوارع الداخلية للمدينة من سوء الطرق، حيث إنها غير ممهدة على الإطلاق، تنتشر بها المطبات والحفر نتيجة تأثرها بمياه الصرف الصحي، والتي تؤدى إلى كثرة النقر والبرك فى الطرق الداخلية، وهناك نقص في اللافتات الإرشادية والتحذيرية لشبكة الشوارع الداخلية، فضلًا عن ضيقها النسبي أثناء مرور الشاحنات وعربات النقل داخل المنطقة الصناعية، خاصة في ساعات الذروة، فيحدث تعطل نسبيًا في حركة الإنتاج بالمصانع.

ولحل مشكلة النقل ترى الباحثة ما يلي:

- تخصيص سيارات عامة لنقل العمال إلى منطقة كوم أوشيم وربطها بما يجاورها من قرى بالمواصلات اللازمة، هذا بالإضافة إلى توفير سيارات خاصة بالمصانع على فترات مختلفة، أو إنشاء مساكن وخدمات مناسبة لإقامة العاملين بهذه المصانع أو قريبة.

ثامناً: مستقبل التنمية الصناعة:

يمثل التخطيط الصناعي مقياسًا مهمًا من مقاييس التطور الاقتصادي لأهمية الصناعة ودورها الكبير في اقتصاد أية منطقة، فهي تخلق العديد من فرص العمل للأيدي العاملة، إلى جانب عوائده الكبيرة بالقياس إلى عوائد الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وتوفيرها الكثير من المصنوعات المختلفة مما يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية، ومن هنا كانت أهمية التخطيط المستقبلي للصناعة[١].

(١) محمد خميس الزوكة (٢٠٠٠)، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص ٢٩٩.

١. منشآت جديدة:

وتتمثل تلك المنشئات في أراضي تحت الإنشاء والتي تنقسم إلى أرض فضاء مخصصة للصناعات الغذائية ولم يتم أية إنشاءات عليها أو أرض تحت الإنشاء سواء من حيث المباني أو في انتظار تركيب الآلات والمعدات وبالتالي لم تدخل عمليات الإنتاج، أو تلك المنشئات المغلقة والتي في حال تشغيلها ستزيد من توفير فرص عمل وعوائد اقتصادية كبيرة، ومن خلال الدراسة الميدانية وصور الأقمار الصناعية وطبقًا لبيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية تم تقسيم تلك المنشئات كما في الجدول (١٨) والذي يتضح منه ما يلي:

- منشآت تحت الإنشاء بلغت ٢٣ منشأة، توزعت على منطقتي الفيوم الجديدة بنحو ١٢ منشأة، ومنطقة كوم أوشيم بنحو ١١ منشأة، وسوف تكون هذه المنشئات الجديدة إضافة كبيرة للنشاط الصناعي في المدينة في حال دخولها في مراحل الإنتاج.
- منشآت مغلقة وهو ما أظهرته الدراسة الميدانية لمنطقة الفيوم الجديدة وكوم أوشيم أن هناك ٤٥ منشأة مغلقة، منها ٨ منشآت بمنطقة الفيوم الجديدة و٣٧ منشأة بمنطقة الفتح بكوم أوشيم، ويرجع غلق هذه المنشئات لعدة أسباب أهمها ارتفاع أسعار المواد الخام بسبب تحرير سعر صرف الجنيه.

جدول (١٨) التوزيع العددي للمنشئات تحت الإنشاء والمغلقة والفضاء المخصصة للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٣م

النشاط الصناعي	الفيوم الجديدة	كوم أوشيم
تحت الإنشاء	١٢	١١
مصانع مغلقة	٨	٣٧
الجملة	٢٣	٤٨

المصدر: من عمل الباحثة إعتمادًا على بيانات الدراسة الميدانية بتاريخ ٢٠٢٢/٩.

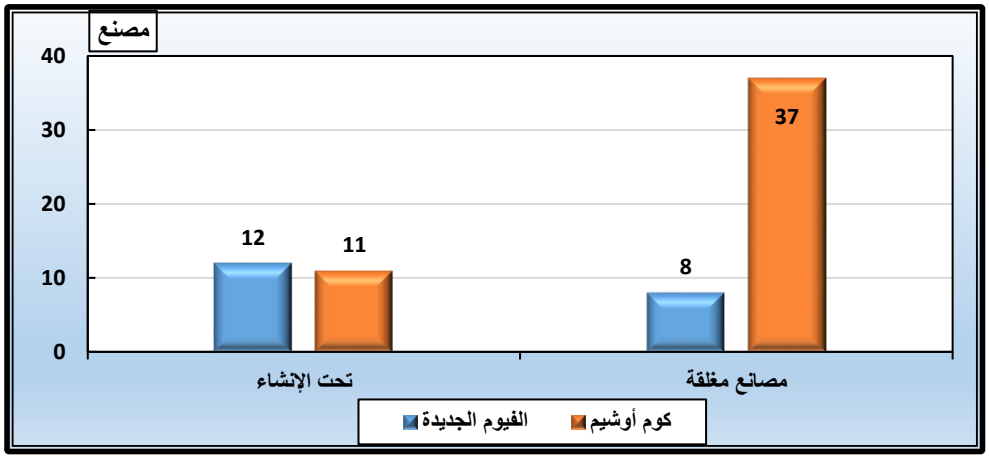

المصدر: الجدول السابق (١٨).

شكل (١٤) التوزيع العددي للمنشئات تحت الإنشاء والمغلقة للصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم ٢٠٢٣م

٢. إنشاء المجمعات الصناعية الجديدة:

تعد إنشاء المجمعات الصناعية الجديدة من أهم سياسات وخطط الدولة لتحقيق تنمية شاملة للمحافظات الفقيرة من خلال مشروعات إنتاجية جديدة تسهم في إتاحة منتجات جديدة للأسواق عبر هذه المجمعات خاصة أن العدد الأكبر من المجمعات في صعيد مصر، ومنها محافظة الفيوم بعدد ٦٩٢ وحدة صناعية، جدول (١٩)، كاملة التجهيز والترخيص للمستثمرين، وتسهم المجمعات الصناعية الجديدة في توطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية مختلفة بغرض زيادة إنتاجها في السوق المحلي توجيه الفائض نحو التصدير وتقليص وارداتها بهدف توفير العملة الصعبة، حيث تلعب الصناعات الصغيرة دورًا مُهم في توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان وأيضًا لها دورٌ مُهم في الاقتصاد الوطني[1].

جدول (١٩) بيان بالوحدات الصناعية للقطاع الغذائي بالمجمع الصناعي محافظة الفيوم ٢٠٢٣م

المجمع الصناعي بالفيوم	عدد الوحدات بالمجمع	عدد الوحدات
(المجمع المعدني)	١١٦	٣٨
(المجمع الخرساني)	٥٧٦	١٩٢
الجملة	٦٩٢	

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية، بيانات غير منشورة، القاهرة، ٢٠٢٣م.

وقد تم إنشاء مجمع صناعي بمحافظة الفيوم يضم مجمعين أحدهما معدني والآخر خرساني، متعددي الأنشطة على مساحة ٥١ فداناً بتكلفة تقدر بحوالي ١,٢ مليار جنيه، الأول عبارة عن مجمع خرساني يضم ٥٧٦ وحدة صناعية، ويتكون من أرضي ودورين تصل مساحة الوحدة الكلية إلى نحو ٤٨م٢، والثاني عبارة عن مجمع معدني يضم ١١٦ وحدة صناعية، تبلغ مساحة الوحدة الكلية ٤٣٢ م٢.

ويتضح من الجدول (١٩) استحوذ قطاع الصناعات الغذائية على المرتبة الأولى من حيث عدد الوحدات الصناعية، حيث استحوذ على ٢٣٠ وحدة شكلت نسبة ٣٣,٢٪ أي ما يوازي ثلث عدد الوحدات الصناعية بالمجمعين، منها ٣٨ وحدة بالمجمع المعدني، ١٩٢ بالمجمع الخرساني، ويرجع ذلك كونها محافظة زراعية تنتشر بها محاصيل القمح والذرة وبنجر السكر وغيرها من المحاصيل الرئيسية بالمحافظة، بالإضافة إلى محاصيل الفاكهة والنباتات الطبية والعطرية.

(1) Nareman Saed Eshak, The Effectiveness of A training courses for Developing the productive capacities in the field of food industries, research Journal specific Education, Faculty of specific Education, Mansoura University, No (25)، April, 2012, p. 837.

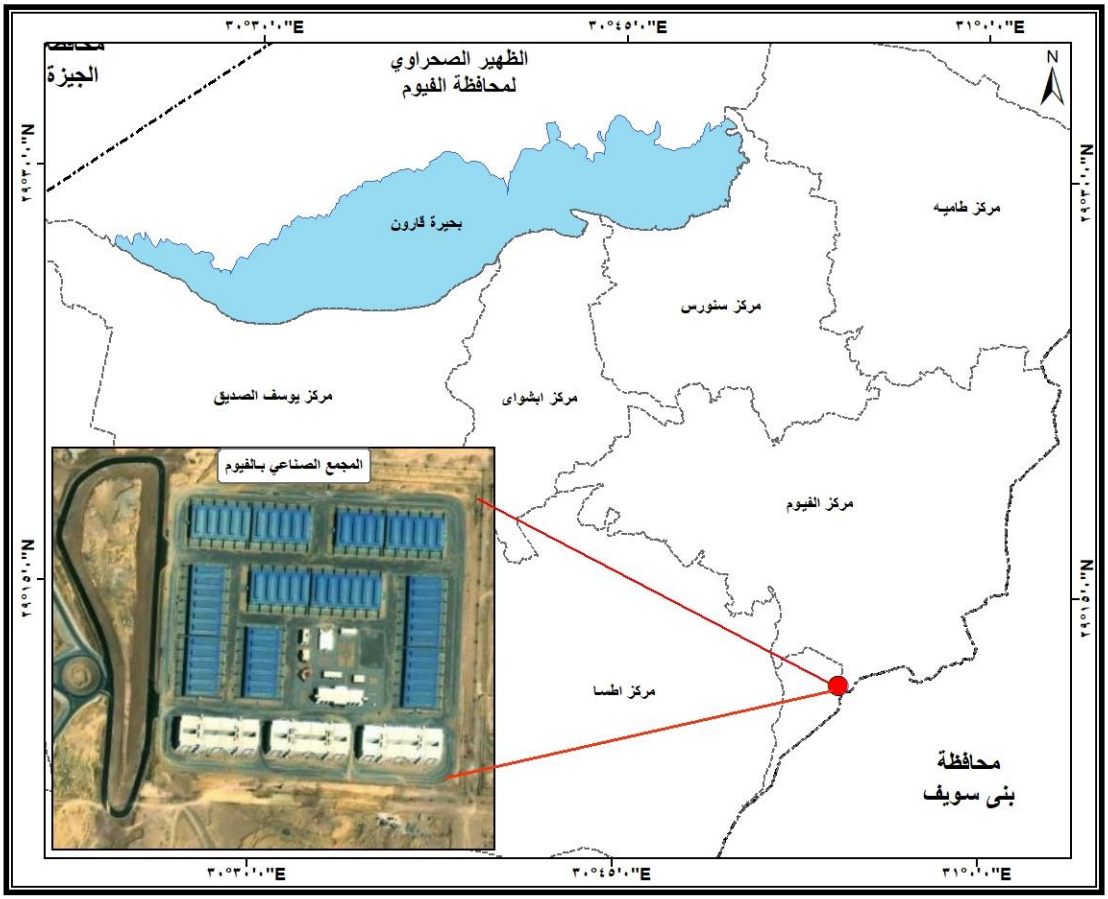

شكل (١٥) الموقع الجغرافي للمجمع الصناعي بمحافظة الفيوم ٢٠٢٣م

الخاتمة

١. النتائج:

بعد العرض السابق للصناعات الغذائية في محافظة الفيوم يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

- تفوقت الصناعات الغذائية على باقي الصناعات بالمحافظة حيث استحوذت وحدها على أكثر من ثلث عدد المنشئات الصناعية بالفيوم يعمل بها ما يقرب من ربع عدد العاملين بالنشط الصناعي بالمحافظة.
- تبين أن محافظة الفيوم جذبت الصناعات الغذائية لتتوطن بها نتيجة لتوافر المادة الخام والعمالة والطاقة والأراضي الفضاء الواسعة الرخيصة بها، والمميزات التي قدمتها الحكومة لتشجيع الاستثمار الصناعي، ولسهولة النقل والمواصلات بها.
- تبين أن الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم حققت الصناعات الغذائية الترتيب الأول بواقع ٩٩ منشأة شكلت ٣٨٪ من جملة النشاط الصناعي بالمحافظة أي ما يزيد عن ثلث عدد المنشئات الصناعية بمحافظة الفيوم، يعمل بها ٣٤٧٥ عاملاً وهو ما يمثل ٢٣,٦٪ أي ما يقرب من ربع عدد العاملين بالنشاط الصناعي بمحافظة الفيوم.
- تبين أن القطاع الخاص تفوق على نظيره العام في عدد المصانع والعمالة والاستثمارات وقيمة الإنتاج حيث إنه المسيطر على الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم بنسبة ٩٥٪ للمصانع، ٧٧,١٪ للعمالة، ٨٧,٥٪ للاستثمارات.
- تبين أن الصناعات الغذائية تنتشر بمحافظة الفيوم في خمس مراكز، وبتطبيق طريقة Barbour للرتب (الأهمية النسبية) على المراكز الخمسة تبين أن مركز (طامية) جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية، يليه مركز الفيوم في المرتبة الثانية، ثم مركز إطسا في المرتبة الثالثة، وأخيراً مركزي (سنورس وابشواي) في المرتبة الرابعة والخامسة من حيث الأهمية النسبية.
- تبين أن الصناعات الغذائية تنتشر بمحافظة الفيوم في خمسة مراكز وبتطبيق مؤشر قوة الصناعة (معيار الكم الصناعي) يمكن تقسيم هذه المواقع الجغرافية حسب قوة الصناعة وأهميتها إلى: مواقع جغرافية حققت أهمية أولى أكثر من ١٥٠٪ وتشمل مركز (طامية وإطسا)، ومواقع جغرافية حققت أهمية ثانية من ٥٠ لأقل من ١٥٠٪ وتشمل مركز الفيوم، ومواقع جغرافية حققت أهمية ثالثة أقل من ٥٠٪ وتشمل مركزي (أبشواي وسنورس).

- يتضح من تطبيق معامل الارتباط تبين أن العلاقة بين المصانع والعمالة علاقة طردية موجبة قوية ٠,٧٥، بينما نجد الارتباط بين المصانع والاستثمارات علاقة عكسية ضعيفة نتيجة ضعف الاستثمارات –٠,١٦، بينما نجد أن العلاقة بين المصانع وكل من قيمة الإنتاج والقيمة المضافة بلغت ٠,١، ٢٧,. على التوالي وهي علاقة طردية ضعيفة موجبة.
- تبين أن محافظة الفيوم تضم ١١ قطاعًا من الصناعات الغذائية. واحتلت صناعة تعليب وحفظ الفاكهة المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية بنسبة ٧,٣٪ للمصانع، ٢٢,٦٪ للعمالة، ١٥,٨٪ للاستثمارات، ٢٣,٤٪ لقيمة الإنتاج، يليها صناعة السكر حيث استوعبت ما يقرب من خمس عدد عمال الصناعات الغذائية ١٩٪، وتضم استثمارات شكلت ٥٧,٣٪ وقيمة إنتاج ٣٥,٧٪، بينما جاءت صناعة منتجات التبغ في المرتبة الأخيرة لقلة عدد المنشآت، وانخفاض عدد العاملين والاستثمارات وقيمة الإنتاج.
- تواجه الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم مشاكل تقف عائقًا أمام التنمية الصناعية بها وأهمها نقص بعض الخامات وارتفاع أسعارها، وصعوبة تصريف المنتج، وانقطاع التيار الكهربائي، والتلوث البيئي بأنواعه، والطاقة، وانخفاض رأس المال، والعمالة... وغير ذلك.
- أظهرت الدراسة وجود ٢٣ منشأة تحت الإنشاء منها ١٢ بالفيوم الجديدة، و١١ منشأة بكوم أوشيم، كما أظهرت الدراسة الميدانية وجود ٤٥ منشأة مغلقة.
- اهتمام الدولة بالتنمية الصناعية على مستوى الجمهورية وذلك من خلال إنشاء المجمعات الصناعية جاهزة التسليم والمرافق، حيث تم إنشاء مجمعين بمحافظة الفيوم أحدهما معدني وآخر خرساني بعدد وحدات بلغ ٦٩٢ وحدة، يخص القطاع الغذائي ٢٣٠ وحدة صناعية.

٢. التوصيات:

بناء على النتائج السابقة يمكن التوصل إلى بعض التوصيات الآتية:

- الاهتمام بتحقيق جودة الإنتاج من منتجات الصناعات المختلفة حتى يمكنها القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية.
- ضرورة إعادة توطين بعض المصانع بمحافظة الفيوم التي لا تتوافق في توطينها مع قواعد التخطيط العمراني وتسبب تلوثًا بيئيًا يضر بصحة السكان والمجتمعات العمرانية البشرية التي تقع جنوب هذه المصانع في منصرف الرياح السائدة كمطحن أبو عوف، مصنع المكرونة بكفر الزيات، مطحن الاتحاد بطنطا.

- منح المصدرين مكافآت وإعانات لتشجيعهم على زيادة الصادرات.
- تنمية المشروعات الصغيرة الحجم والكثيفة العمالة والأنشطة الحرفية في المحافظة لتوفير مزيد من فرص العمل، والحد من مشكلة البطالة، وسد احتياجات المجتمعات المحلية من السلع الصناعية الأساسية وتوجيه فائض الإنتاج الصناعي لتلبية احتياجات المحافظات الأخرى، بجانب التصدير للأسواق الخارجية.
- الاهتمام بتطوير المصانع القائمة بمراكز المحافظة وبخاصة المصانع الكبرى، والتي تشغل مساحة كبيرة من الأراضي بكل السُبل المتاحة والعمل على استغلال الطاقات العاطلة وغير المستغلة في الإنتاج، وكذلك خطوط الإنتاج المتوقفة في بعض المصانع ، فكثير من مصانع محافظة الفيوم تعمل بنصف أو أقل من نصف الطاقة الفعلية وليست التصميمية لها.
- ضرورة توفير الخامات اللازمة لمختلف الصناعات ووضع قيود على أسعارها، وتوفير العمالة الماهرة وقطع الغيار اللازمة والمعدات والآلات الحديثة لرفع المستوى التقني وزيادة الإنتاجية وتقليل نسبة الفقد في الإنتاج والالتزام بمواصفات الجودة العالمية حتى تتمكن مصانع محافظة الفيوم من المنافسة في الأسواق الخارجية.
- وضع السياسات البيئية اللازمة للتحكم في التلوث الناتج عن الأنشطة الصناعية من خلال وضع شبكة للصرف الصناعي.
- العمل على حل مشكلة ارتفاع الضرائب بما يتناسب مع شرائح المصانع المختلفة بمراكز المحافظة وبشكل عادل.
- ضرورة الاهتمام بالمشروعات الصناعية الصغيرة بمحافظة الفيوم وتشجيعها وتوفير الخدمات المختلفة لها، وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لقيامها، ورفع مستوى الوعي بثقافة العمل الحر ومهارات العمل الخاص، وخفض نسبة الفائدة على القروض المقدمة لها.
- مراعاة تطبيق معايير الجودة وضوابط الجودة في الإنتاج على المنتجات الصناعية لمصانع محافظة الفيوم وتوعية وتشجيع أصحاب المصانع على الالتزام بهذه المعايير حفاظًا على منتجات مصانعهم وحتى تستطيع المنافسة في السوقين المحلى والدولي.
- دعم الجهود التنفيذية لمشروعات التنمية من خلال التنسيق الكامل بين المحافظة وأجهزة الوزارات المختلفة، والصندوق الاجتماعي، والبنوك لتوفير التمويل المطلوب بشروط ميسرة، وكذلك التنسيق مع المعاهد والمراكز البحثية والعلمية لتوفير الخبرات المطلوبة.

- يجب وضع استراتيجية وخطة متكاملة للربط بين الإنتاج الزراعي ودعم المزارعين وتشجيعهم لزراعة المحاصيل التي تستخدم كمادة خام أساسية في الصناعة وبين النشاط الصناعي لتحقيق التكامل وخاصة في الصناعات والزراعات التي تتمتع المحافظة بميزات نسبية وشهرة كبيرة.
- إنشاء صندوق شكاوى مستقل يقوم هذا الصندوق مباشرة بدوره من خلال إدارة داخلية بالبحث في الشكاوى المقدمة والتحقيق فيها والتنسيق مع مباحث التموين والجمعيات الأهلية وجمعيات حماية المستهلك، ويرتبط بذلك توعية المواطنين بهذا الصندوق والسُبل المختلفة للاتصال به، وتقديم الشكاوى.
- رفع الطاقات الاستيعابية لمدارس التعليم العام والفني والأزهري بالإحلال والتجديد للمدارس القائمة، وإنشاء المدارس الجديدة والاهتمام بالتعليم الفني لتخريج كوادر فنية عمالية تسهم في تطوير الصناعة.
- تفعيل دور النقابات العمالية وإعطاء العمالة حقوقهم كاملة سواء المالية أو الرعاية الصحية أو الإجازات حتى يمكنهم رعاية أسرهم وبالتالي تتجنب هذه المصانع حدوث عملية الاضطرابات المتكررة والتي تكبد هذه المصانع خسائر مالية كبيرة وحتى يستطيع العامل أن ينتج بجد واجتهاد.
- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في تطبيق نظام استثمار رأس المال الأجنبي لما له من آثار إيجابية كثيرة خاصة فيما يتعلق باشتراطات نقل التكنولوجيا وذلك لرفع كفاءة هذه الصناعات.
- ضرورة التغلب على مشكلة انخفاض جودة المنتجات الصناعية ووضع مواصفات للشكل والطرق الفنية واشتراطات الأسواق الخارجية لقبول المنتجات المختلفة وتوقيع عقوبات على المخالفين.
- توفير العمالة الفنية المدربة والماهرة لتكون مؤهلة لممارسة الأنشطة الصناعية المختلفة، ومعرفة نوعية العمالة التي يحتاجها السوق حتى يتخرج العامل من مركز التدريب المهني ليعمل مباشرة ولا ينتظر البحث عن وظيفة بالمصانع.

كلية البنات للآداب والعلوم والتربية

ملحق (١)

استمارة استبيان خاصة بالمصانع في محافظة الفيوم

ملحوظة: بيانات هذه الاستمارة سرية للغاية وخاصة بأغراض البحث العلمي فقط

يقوم الباحث بدراسة ميدانية حول " الصناعات الغذائية بمحافظة الفيوم – وقد أعدت هذه الاستمارة خصيصا لهذا الغرض، لذا أرجو تعبئة هذه الاستمارة بكل دقة وعناية.

أولاً: بيانات خاصة بالمصنع:

اسم المصنع:

عنوان المصنع:

القطاع التابع له المصنع: قطاع عام ( ) – قطاع خاص ( )

مساحة المصنع بالمتر المربع:.....

هل يقع المصنع ضمن منطقة صناعية؟:.....

النشاط الصناعي والفرعي للمصنع.....

كمية وقيمة الإنتاج.....

شكل الإنتاج: مادة نامة الصنع ( ) – مادة نصف مصنوعة ( ) – مادة خام لصناعة أخرى ( )

ثانياً: مقومات الإنتاج:

قيمة الاستثمارات:.....

نسبة المشاركة الأجنبية فى رأس المال:.....

المواد الخام المستخدمة:.....

هل المواد الخام متوفرة طوال العام أم أنها موسمية:.....

ما نوع الطاقــة المســتخدمة:.....

كميـة الطاقـة:.....

مصدر الحصول عليها:.....

المشكلات الخاصة بالكهرباء من وجهة نظر المصنع؟.....

سوق منتجات المصنع : داخلي (سوق محلي) ( ) – خارجي (سوق خارجي) ( )

١. معوقات الإنتاج .....

٢. أساليب العلاج المقترحة لهذه المعوقات؟.....

بيانات خاصة بالعمال:

١. عـدد العمالـة:.....

٢. النـــوع : .....

٣. تصنيف عمال المصنع وعددهم: أ. مهندسون ..... ب. إداريون .....

ج. فنيون ..... د. عمال مهرة .....

هـ. عمال نصف مهرة ..... و. عمال عاديون .....

٤. جنسية العمال: مصري ( ) / عربي ( ) / أجنبي ( )

٥. عدد العمال الموسميون: ( )

٦. عدد العمال الدائمون: ( )

٧. هل هناك تدريب مهني للعمال (نعم / لا) وما هي الجهة التي تقوم به.....

ومـدة التـدريب.....

٨. أجور العمال (في الشهر): .....

٩. ما هي المشاكل التي يعاني منها العامل في المصنع؟.....

١٠. ما هي المشاكل التي يعاني منها المصنع؟.....

١١. مـــا هـــي أهـــم المشـــكلات التـــي تـــؤدي إلـــى خفـــض إنتاجيـــة العامـــل؟

.....

.....

.....

ملحق (٢) قانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧م

- ضمانات الاستثمار:

- تتمتع جميع الاستثمارات المقامة في جمهورية مصر العربية بالمعاملة العادلة والمنصفة.
- تكفل الدولة للمستثمر الأجنبي معاملة مماثلة لتلك التي تمنحها للمستثمر الوطني، ويجوز استثناء بقرار من مجلس الوزراء تقرير معاملة تفضيلية للمستثمرين الأجانب تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل.
- لا تخضع الأموال المستثمرة لأي إجراءات تعسفية أو قرارات تتسم بالتمييز.
- تمنح الدولة المستثمرين غير المصريين إقامة في جمهورية مصر العربية طوال مدة المشروع، وذلك دون الإخلال بأحكام القوانين المنظمة لذلك.
- لا يجوز تأميم المشروعات الاستثمارية.
- لا يجوز نزع ملكية أموال المشروعات الاستثمارية إلا للمنفعة العامة، وبمقابل تعويض عادل يدفع مقدماً دون تأخير، وتكون قيمته معادلة للقيمة الاقتصادية العادلة للمال المنزوع ملكيته في اليوم السابق على صدور قرار نزع الملكية، وتكون التعويضات قابلة للتحويل دون قيد.
- لا يجوز الحجز على أموال المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدها إلا بناءً علي أمر قضائي أو حكم نهائي، وذلك عدا الديون الضريبية، واشتراكات التأمينات الاجتماعية المستحقة للدولة التي يجوز تحصيلها عن طريق الحجز بجميع انواعه، مع عدم الاخلال بما يتفق عليه في العقود التي تبرمها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة مع المستثمر.
- لا يجوز لأي جهة إدارية إصدار قرارات تنظيمية عامة تضيف أعباء مالية أو إجرائية تتعلق بإنشاء أو تشغيل مشروعات تخضع لأحكام هذا القانون أو فرض رسوم أو مقابل خدمات عليها أو تعديلها، إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة كل من مجلس الوزراء والمجلس الأعلى للاستثمار.
- لا يجوز للجهات الإدارية إلغاء التراخيص الصادرة للمشروع الاستثماري أو وقفها أو سحب العقارات التي تم تخصيصها للمشروع إلا بعد إنذار المستثمر بالمخالفات المنسوبة إليه، وسماع وجهة نظره وإعطائه مهلة مناسبة لإزالة أسباب المخالفة. وفي جميع الأحوال، يجب أخذ رأي الهيئة قبل إصدار القرارات المشار إليها في الفقرة الأولي، وتبدي الهيئة رأيها خلال سبعة أيام من تاريخ ورود الطلب إليها مستوفياً جميع الإجراءات القانونية المقررة. ويحق للمستثمر التظلم من هذا القرار أمام اللجنة المنصوص عليها بالمادة "٨٣" من هذا القانون.

- للمستثمر الحق في إنشاء وإقامة المشروع الاستثماري وتوسيعه، وتمويله من الخارج دون قيود وبالعملة الأجنبية، كما يكون من حقه تملكه وإدارته واستخدامه والتصرف فيه وجنى أرباحه وتحويلها إلى الخارج وتصفية المشروع وتحويل ناتج هذه التصفية إلى الخارج وذلك دون الإخلال بحقوق الغير.
- تسمح الدولة بإتاحة جميع عمليات التحويل النقدي المتصل بالاستثمار الاجنبي بحرية وبدون إبطاء إلي أراضيها وخارجها، بعملة قابلة للتحويل الحر كما تسمح الدولة بتحويل العملة المحلية إلي عملة قابلة للاستخدام بحرية دون تأخير.
- في حالة التصفية تلتزم الجهات الإدارية المختصة بإخطار الهيئة والشركة تحت التصفية ببيان ما عليها من التزامات خلال مدة اقصاها مائة وعشرون يوما تبدأ من تاريخ تقديم المصفى طلبا بذلك مرفقا به المستندات اللازمة ويعتبر انقضاء هذه المدة دون بيان تلك الالتزامات إبراء لذمة الشركات تحت التصفية وذلك دون الاخلال بالمسئولية الجنائية والتأديبية للمسئول عن إصدار بيان على خلاف الواقع أو من تسبب في فوات الميعاد المشار إلية دون الرد على الطلب.
- مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد، يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تستورد بذاتها أو عن طريق الغير، ما تحتاج إلية في إنشائها أو التوسع فيها أو تشغيلها من المواد الخام ومستلزمات الانتاج والآلات وقطع الغيار ووسائل النقل المناسبة لطبيعة نشاطها، دون حاجه لقيدها في سجل المستوردين.
- يحق للمشروعات الاستثمارية الخاضعة لأحكام هذا القانون أن تصدر منتجاتها بالذات أو بالوساطة دون ترخيص وبغير حاجة لقيدها في سجل المصدرين.
- للمشروع الاستثماري الحق في استخدام عاملين أجانب في حدود نسبة (١٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وتجوز زيادة هذه النسبة إلى مالا يزيد على (٢٠٪) من إجمالي عدد العاملين بالمشروع، وذلك في حالة عدم إمكانية استخدام عمالة وطنية تملك المؤهلات اللازمة، ويجوز في بعض المشروعات الاستراتيجية ذات الأهمية الخاصة التي يصدر بتحديدها قرار من المجلس الأعلى للاستثمار الاستثناء من النسب المشار إليها بشرط مراعاة تدريب العمالة الوطنية.
- للعاملين الأجانب في المشروع الاستثماري الحق في تحويل مستحقاتهم المالية إلى الخارج.

- حوافز الاستثمار:

- الحوافز العامة:

تتمتع بها جميع المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون، وذلك فيما عدا المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة وهي:

- ✓ تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشئات وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها فى السجل التجاري.
- ✓ تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.
- ✓ تسري على الشركات والمنشئات الخاضعة لأحكام هذا القانون أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم ١٨٦لسنة ١٩٨٦الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢٪) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، مع عدم الإخلال بأحكام الافراج المؤقت المنصوص عليها في قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام هذا القانون استيراد القوالب والأسطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركيه وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج، ويكون الإفراج والإعادة إلى الخارج بموجب مستندات الوصول، على أن تسجل مستندات الدخول وإعادة الشحن في سجلات تعد لهذا الغرض بالهيئة وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية

- الحوافز الخاصة:

تمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بهذا القانون وفقا للخريطة الاستثمارية، حافزا استثماريا خصما من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة.

- حوافز إضافية:

- ✓ السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية، وتحمل الدولة قيمة ما يتكفله المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.

- ✓ تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين مع رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.
- ✓ تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقا للضوابط المقررة قانونا في هذا الشأن.
- ✓ يشترط لمنح الشركات والمنشئات أي من الحوافز الإضافية المنصوص عليها في المادة ١٣ من قانون الاستثمار، أن تكون قد بدأت الإنتاج أو زاولت النشاط بحسب الأحوال وفقاً للتقرير المعتمد من الهيئة، فضلاً عن توافر أحد الشروط الآتية:

- أن تكون جمهورية مصر العربية أحد مواطنها الرئيسية لإنتاج المنتجات التي تتخصص فيها، أو تكون المنتجات التي تتخصص فيها الشركة موطنها الرئيسي جمهورية مصر العربية.
- أن تعتمد في تمويل مشروعاتها على موارد من النقد الأجنبي المحول من الخارج وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي عن طريق أحد البنوك المصرية.
- تصدير جزء من منتجاتها بما لا يقل عن ٥٠٪ للخارج.
- أن يتضمن نشاط الشركات العاملة في أحد مجالات التقنية الحديثة المتطورة ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر والعمل على دعم الصناعات المغذية لها.
- أن يتم تعميق المكون المحلي في منتجات المشروع، على ألا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الانتاج في منتجاته عن ٥٠٪، وذلك طبقاً للضوابط المعمول بها بالهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- أن يكون نشاط الشركة قائماً على أحد المخرجات البحثية الناتجة عن مشروعات بحثية تمت داخل جمهورية مصر العربية.

المصادر والمراجع

١. المصادر:

- المجلس الأعلى للثقافة، لجنة الجغرافية، ١٩٩٨م، ص٢٥٦.
- محافظة الفيوم، مديرية الزراعة، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢م.
- وزارة النقل. الهيئة العامة للطرق والكباري، خريطة محافظة الفيوم مقياس (١: ٤٠٠,٠٠٠)، تمت طباعتها بإدارة المساحة العسكرية، ٢٠٠٦م.
- اتحاد الصناعات المصرية.
- مركز المعلومات بديوان عام محافظة الفيوم.
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية.
- مديرية الزراعة بمحافظة الفيوم.
- مديرية الطب البيطري بمحافظة الفيوم.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي عام ٢٠١٨/٢٠١٩م.
- مديرية الطرق والنقل بالفيوم.

٢. المراجع العربية:

- أمين عبد العزيز أمين (٢٠٢٢)، الصناعات الكيماوية في مدينة ٦ أكتوبر "دراسة في جغرافية الصناعة"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة طنطا.
- بدوي عاطف محمد إبراهيم (١٩٩٣)، تحديد منهجية شاملة لتحسين مستوى الإنتاجية في الصناعات الصغيرة ب ج. م. ع، معهد التخطيط القومي، مركز الأساليب التخطيطية، القاهرة.
- حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٨)، صناعة استخراج الأملاح في محافظة الفيوم، ندوة موارد المياه في مصر الإمكانات المتاحة وتحديات المستقبل، كلية الآداب جامعة الإسكندرية.
- حسام الدين جاد الرب (٢٠٠٥)، بعض ملامح الخريطة الصناعية لمحافظة الفيوم، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، جامعة المنوفية، العدد السابع، مدينة السادات.
- حسن عبد القادر صالح (١٩٨٥م)، مدخل إلى جغرافيا الصناعة، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى.

- حسين طه الفقير (١٩٨٨)، بحث التوطن الصناعي في مصر حتى علم ٢٠٠٠، معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية رقم (١٤٧٠).
- عايدة بشارة (١٩٦٣)، التوطن الصناعي في الإقليم المصري، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة.
- على أحمد هارون (٢٠٠٢)، جغرافية الصناعة، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى.
- على أحمد هارون (٢٠١٢)، أسس الجغرافية الاقتصادية، دار الفكر العربي، القاهرة.
- علي وهب (١٩٨٦)، الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- عمر محمد الصادق (٢٠٠٣)، دور العوامل الجغرافية في التوطن الصناعي مع التطبيق على مصر، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد الحادي والعشرون.
- فهيمة عبد الله خليل العوامرى (١٩٨٩)، جغرافية الغذاء في محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ص٤
- فؤاد محمد الصقار (١٩٨٠)، الجغرافيا الصناعية في العالم، منشأة المعارف الإسكندرية، ص٩٨.
- المتولي سعيد أحمد (٢٠٠٤)، صناعة حفظ وتجفيف الخضر والفاكهة في مركز أجا، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية المجلة الجغرافية العربية، الجزء الثاني، القاهرة.
- محمد خميس الزوكة (٢٠٠٠)، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمد خميس الزوكة (١٩٩٦)، جغرافية المعادن والصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- محمد زكى السديمي، أحمد أبو اليزيد حبيب (٢٠١٦)، الجغرافيا الاقتصادية، دار أبو النصر للطباعة، طنطا.
- محمد صدقي الغماز، شبكة الطرق البرية المرصوفة بين المراكز الحضرية بمحافظة الفيوم، دارسة كمية تحليلية، مجلة بحوث الآداب، جامعة المنوفية، العدد الثالث، ديسمبر ١٩٩٠، ص ص ١١٨ – ١١٩.
- محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٧٧)، الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٧٩)، كيف يختار موقع المشروع الصناعي، دراسة تطبيقية، الأنجلو المصرية، القاهرة.
- محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٩٩)، الصناعات الغائية في مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

- محمود توفيق (٢٠٠٧)، منهجية البحث العلمي مع التطبيق على البحث الجغرافي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٠.
- محمود محمد سيف (١٩٨٥)، المواقع الصناعية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص٩٩.
- محمود محمد سيف (١٩٩٠)، المواقع الصناعية دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص١١.
- وفيق جمال الدين إبراهيم (٢٠٠٢)، الصناعات الغذائية في سلطنة عمان، المجلة الجغرافية العربية، العدد الخامس والأربعون، الجزء الأول، الجمعية الجغرافية العربية، ٢٠٠٥.

٣. المراجع الأجنبية:

- *A: Estall R.c and Buchanan R. O., (1968) Industrial Activity and Economic Geography. Second Edition, London,*
- *Alexanderson G., (1963) Geography of manufacturing, prentice Hall, New York.*
- *B: Jarrett, H. R., (2006) A Geography of Manufacturing, London,*
- *Bale, B.Th. (1981) Location of Manufacturing Industry op. cit.*
- *Barbour, K. M. (1972) the Growth, location and striver of Industry in Egypt, Prager Publisher, Inc., New York.*
- *Endang Retno Wedowati, et. al., (2014) PRODUCTION SYSTEM IN FOOD INDUSTRY, international conference on operations and supply Chain management, Bali.*
- *Kirkpatrick. C.N, and others (1984) Industrial Structure and Policy in Less-Developed Countries, George Allan & Unwin London.*
- *Merics. Gertler, (2004) Manufacturing Culture. The Institutional Geography of Industrial practice, Oxford.*
- *Mobarak, A., (2001) The Challengers of sustainable industrial Development in Egypt, A country paper for the world summit on sustainable development (WSSD), Egypt.*
- *Nareman Saed Eshak, (2012) The Effectiveness of A training courses for developing the productive capacities in the field of food industries, research Journal specific Education, Faculty of specific Education, Mansoura University, No (25).*

- *T-Hartshom, T.A., and Alexander, J.W., (1988) Economic Geography, India private Limited, Treeition.*
- *Thompson J.H., (1966) Some Theoretical Considerations for Manufacturing Geography, Economic Geography.*
- *Thompson j.H.A new method of measuring manufacturing. op. cit.*
- *Watts, H. D. (1987) Industrial Geography Longman Scientific, Technical, London.*

Abstract

The food industry is one of the most important sectors of economic activities. The study analyzed the reality of the food industry in Fayoum Governorate. Fayoum Governorate is one of the important governorates in Egypt, which witnessed great industrial growth, as the food industry diversified. The food industry in the study area included about 99 factories representing 38.2 % of the total factories in the governorate, and they provided job opportunities for about 3475 workers, which represents 23.6% of the total industrial employment in the governorate, and the total financial investments implemented in them amounted to approximately 1.4 billion pounds, which is equivalent to 17.3% of the total industrial investments in the governorate. The various food industrial activities are distributed in the centers of Fayoum Governorate, and the centers (Fayoum and Tamiya) are the most important centers in terms of industrial activity in Fayoum Governorate, as a result of the presence of the industrial zone in Kom Oshim, the center of Tamiya, and the industrial zone in the new city of Fayoum, in addition to the availability of the ingredients for the settlement of food industries from materials Raw materials, labor, transportation, manpower, and others.

Key words: *Food industries, Kom Oshim, industrial zone, settlement, employment, raw materials.*